INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي

الربع الأول 2022م

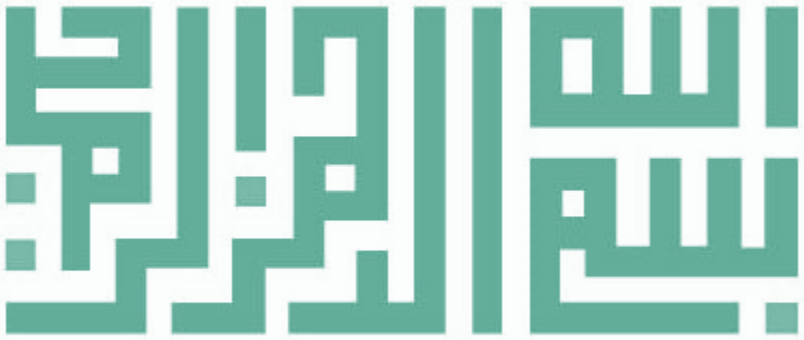

INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

"هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً
في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك"

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

"إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا"

- صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

"نتطلّع بطموحٍ وثقة إلى مستقبل واعدٍ أمامنا، ونعقد العزم على المضي قدماً لبذل كل جهدٍ ممكن لتعزيز تنافسية اقتصادنا ومكانة وطننا كوجهة عالمية استثمارية محفزة ومستدامة"

- معالي وزير الاستثمار
م. خالد بن عبدالعزيز الفالح

المحتويات

الملخص التنفيذي	7
القسم الأول: الاقتصاد العالمي	9
أولاً: النمو الاقتصادي	10
ثانياً: أسواق النفط	12
القسم الثاني: الاقتصاد السعودي	13
أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي	14
ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي	14
1. القطاع الحقيقي	14
2. القطاع النقدي	16
3. السوق المالية	16
4. القطاع الخارجي	17
5. المالية العامة	19
6. مؤشرات اقتصادية مختارة	20
القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة	25
أولاً: وقائع الاستثمار في العالم والمملكة	26
ثانياً: الاستثمار في المملكة	27
ثالثاً: رصد ومراقبة مؤشرات الاستثمار في المملكة	33
رابعاً: جهود الوزارة في دعم بيئة الاستثمار في المملكة	36
خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار	38
سادساً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار	40
القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة	43
أولاً: القطاع المالي ورؤية المملكة 2030	44
ثانياً: أبرز إنجازات القطاع المالي في المملكة	45
ثالثاً: الناتج المحلي لنشاط المال والتأمين وخدمات الأعمال	49

الملخص التنفيذي

- أشار صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل لعام 2022م إلى نمو الناتج العالمي الإجمالي بنسبة 6.1% لعام 2021م، في حين أشارت التقديرات إلى توقّع النمو بنسبة 3.6% لعام 2022م. كما بلغت نسبة الاستثمار العالمي من الناتج العالمي الإجمالي نحو 26.8% لعام 2021م، وتوقّع الصندوق أن تبلغ 27.3% في عام 2022م.

- كما يتوقع صندوق النقد الدولي بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل أن تأتي المملكة في المرتبة الثانية على مستوى دول مجموعة العشرين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م، وفي المرتبة العاشرة على مستوى العالم وذلك بمعدل نمو يقدر بنسبة 7.6% لعام 2022م و 3.6% لعام 2023م. كما توقع الصندوق أن تنخفض مستويات التضخم في المملكة إلى 2.5% و 2.0% في العامين 2022م و 2023م على التوالي.

- أشارت التقديرات الأولية بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.4% في العام 2022م؛ مدفوعاً بنمو الناتج المحلي النفطي* المرتبط باتفاقية "أوبك+"، حيث أن رفع الحصة الإنتاجية اليومية للمملكة من النفط الخام بشكل تدريجي شهرياً سيساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال العام الجاري.

- بحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بنسبة 9.9% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق مدعوماً بالنمو الكبير في الأنشطة النفطية، حيثُ حققت ارتفاعاً بنحو 20.3%.

- أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2021م نمواً بنسبة 3.2% على أساس سنوي. مدفوعاً بالنمو في الأنشطة غير النفطية* بنسبة 6.1%؛ كما شهدت الأنشطة النفطية والأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 0.2% و 1.5% على التوالي مقارنةً بالعام السابق.

- ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 22.2% و 12.3% على التوالي خلال الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.5%.

- انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 11.0% في الربع الرابع من العام 2021م مقارنةً بالربع السابق، وذلك عند أقل مستوى لبطالة السعوديين منذُ عشر سنوات.

- سجل عرض النقود ارتفاعاً بنسبة 8.4% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 31.9%، ونمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 11.4%.

- شهد التضخم ارتفاعاً بنسبة 1.6% في الربع الأول من العام 2022م على أساس سنوي؛ يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النقل وأسعار التعليم بنسبة 4.6% و 6.3% على التوالي.

- ارتفع مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية الربع الأول من العام 2022م بنحو 32.1% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، في حين سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) ارتفاعاً بنسبة 3.0% خلال نفس الفترة.

* تم اعتماد مسمى "الأنشطة غير النفطية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء الجديد والصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (عوضاً عن القطاعات التنظيمية).

الملخص التنفيذي

- سجّل الحساب الجاري فائضاً بلغ نحو 77.6 مليار ريال في الربع الرابع لعام 2021م؛ أي ما نسبته 9.1% من الناتج المحلي الإسمي، وذلك مقابل عجز بلغ نحو 0.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

- حققت كل من الصادرات والواردات السلعية في الربع الأول من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 72.7%، و 12.5% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

- وبحسب تقرير الميزانية العامة للدولة للربع الأول من العام 2022م، ارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة 35.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وبالمقابل سجلت النفقات الحكومية ارتفاعاً بنسبة 3.9% خلال نفس الفترة، كما حققت الميزانية فائضاً بنحو 57.5 مليار ريال وما نسبته 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ الدين العام نحو 958.6 مليار ريال.

- سجّل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في الربع الرابع من العام 2021م نمواً بنسبة 3.3%؛ ليصل إلى 7.3 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

- أظهرت بيانات وزارة الاستثمار ارتفاعاً في عدد التراخيص الاستثمارية في الربع الأول من العام 2022م بنسبة 153.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق (بعد استبعاد جهود تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري)، كما ارتفع عدد الصفقات الاستثمارية المُنجزة خلال الربع الأول من العام 2022م إلى 101 صفقة استثمارية وبإجمالي استثمارات تُقدَّر بحوالي 15.2 مليار ريال.

- حقق كلاً من نشاط تجارة الجملة والتجزئة ونشاط التشييد أعلى معدل نمو في عدد التراخيص الاستثمارية بنسبة 7611.5% و 1325.6% على التوالي في الربع الأول من عام 2022م مقارنةً بالعام السابق.

- أسهمت الجهود المبذولة في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار خلال العام 2021م، إلى تحقيق ما نسبته 112.4% من مستهدف إجمالي الاستثمارات، وتحقيق 172.3% من مستهدف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- حققت المملكة مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2022م، حيث حصلت على المركز الأول في مؤشر ثقة المستهلك، والمركز الخامس في مؤشر إيدلمان للثقة.

- قامت وزارة الاستثمار في الربع الأول من عام 2022م، بالترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة بحوالي 13 فعالية في مختلف المجالات، منها 5 فعاليات نظمتها الوزارة، وذلك في إطار جهود وزارة الاستثمار في دعم بيئة الاستثمار في المملكة. كما شهدت الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين ارتفاعاً بنسبة 75.0% بواقع 49 ألف خدمة لنفس الفترة.

- تم تسليط الضوء على القطاع المالي في قسم "لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة"، حيثُ حقق القطاع العديد من الإنجازات خلال عام 2021م في عدة جوانب تتمثل في: التقنية المالية، تطوير السوق المالية، التنظيمات في القطاع المالي، الاستثمارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سوق أدوات الدين، والتثقيف المالي. كما حققت مساهمة نشاط الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نمواً بنسبة 11.5% في عام 2021م.

INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

01
الاقتصاد العالمي

العودة لصفحة المحتويات

القسم الأول: الاقتصاد العالمي

أولاً: النمو الاقتصادي

أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي لشهر أبريل من العام 2022م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6.1% في العام 2021م، في حين أشارت التقديرات إلى توقع النمو بنسبة 3.6% لكل من عامي 2022م و 2023م. وحسب بيانات الصندوق فقد سجلت اقتصادات الدول المتقدمة نمواً بنسبة 5.2% في العام 2021م ويتوقع أن تنمو بنسبة 3.3% و2.4% لعامي 2022م و 2023م على التوالي. كما شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نمواً بحوالي 6.8% في العام 2021م ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 3.8% و 4.4% لعامي 2022م و 2023م على التوالي.

وبمقارنةً توقعات نشرة شهر أبريل 2022م مع التوقعات السابقة للصندوق في نشرة شهر يناير من العام 2022م، يتضح انخفاض توقعات نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 0.8 و 0.2 نقطة مئوية لعامي 2022م و 2023م على التوالي. وتُعد الحرب الروسية الأوكرانية أحد أهم المسببات التي أدت إلى تخفيض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي.

كما كانت توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة في نشرة شهر أبريل من العام 2022م أقل من توقعات نشرة شهر يناير بنحو 0.6 نقطة مئوية في العام 2022م وأقل كذلك بنحو 0.2 نقطة مئوية في العام 2023م. وعلى جانب الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كانت توقعات الصندوق للنمو في نشرة شهر أبريل أقل من التوقعات في نشرة شهر يناير بنحو 1.0 و 0.3 نقطة مئوية في الأعوام 2022م و 2023م على التوالي.

وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم خلال العام 2022م بنحو 5.7% في الاقتصادات المتقدمة، و 8.7% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كما توقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 27.3% في عام 2022م ونحو 27.5% في عام 2023م.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي،%)	2019	2020	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2021	*2022	*2023
الاقتصاد العالمي	2.9	-3.1	-	-	-	4.2	-	6.1	**3.6**	**3.6**
الدول المتقدمة	1.7	-4.5	-	-	-	4.4	-	5.2	**3.3**	**2.4**
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	3.7	-2.0	-	-	-	4.0	-	6.8	**3.8**	**4.4**
المملكة العربية السعودية	0.3	-4.1	-2.6	1.9	7.0	6.7	9.9	3.2	**7.6**	**3.6**
الولايات المتحدة	2.3	-3.4	6.3	6.7	2.1	5.3	-1.4	5.7	**3.7**	**2.3**
الصين	6.0	2.2	18.3	7.9	4.9	3.5	4.8	8.1	**4.4**	**5.1**
اليابان	-0.2	-4.5	-2.1	2.4	-2.7	0.4	0.2	1.6	**2.4**	**2.3**
الهند	3.7	-6.6	-7.3	8.4	5.4	4.3	-	8.9	**8.2**	**6.9**
منطقة اليورو	1.6	-6.4	-	-	-	4.8	-	5.3	**2.8**	**2.3**

المؤشر (نسبة مئوية%)	2019	2020	2021	*2022	*2023
معدل التضخم					
الاقتصادات المتقدمة	1.4	0.7	3.1	**5.7**	**2.5**
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	5.1	5.2	5.9	**8.7**	**6.5**
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	26.6	26.6	26.8	**27.3**	**27.5**

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2022م - يناير 2022م)، الهيئة العامة للإحصاء، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*توقعات

وبالنظر إلى مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي للربع الأول من العام 2022م، فقد انخفض المؤشر بنسبة 1.6% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليبلغ متوسط المؤشر نحو 53.3 نقطة مقارنةً بمتوسط 54.2 نقطة في الربع المماثل من العام السابق. كما سجل مؤشر مديري المشتريات انخفاضاً ملحوظاً خلال شهر مايو من العام 2022م وصولاً إلى 52.4 نقطة مقارنةً بنحو 56.0 نقطة في الشهر المماثل من العام السابق. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى تجدد المخاوف حيال متحور أوميكرون في دولة الصين؛ مما أثر سلباً على سلاسل الإمداد العالمية وثقة الأعمال التجارية.

وأظهرت كل من بيانات الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي انخفاضاً في مؤشر مديري المشتريات خلال الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، في حين حققت كل من المملكة واليابان ارتفاعاً في المؤشر خلال نفس الفترة. حيث سجل المؤشر للمملكة خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 3.1% مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، وسجلت اليابان ارتفاعاً بنسبة 6.7% خلال نفس الفترة. وبحسب بيانات شهر مايو فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات للمملكة بنسبة 1.3% مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق، بينما انخفض المؤشر في كل من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لشهر مايو بنسبة 7.5% و 3.6% و 8.3% و 13.5% على التوالي مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق، في حين ارتفع المؤشر في اليابان بنسبة 0.5% خلال نفس الفترة.

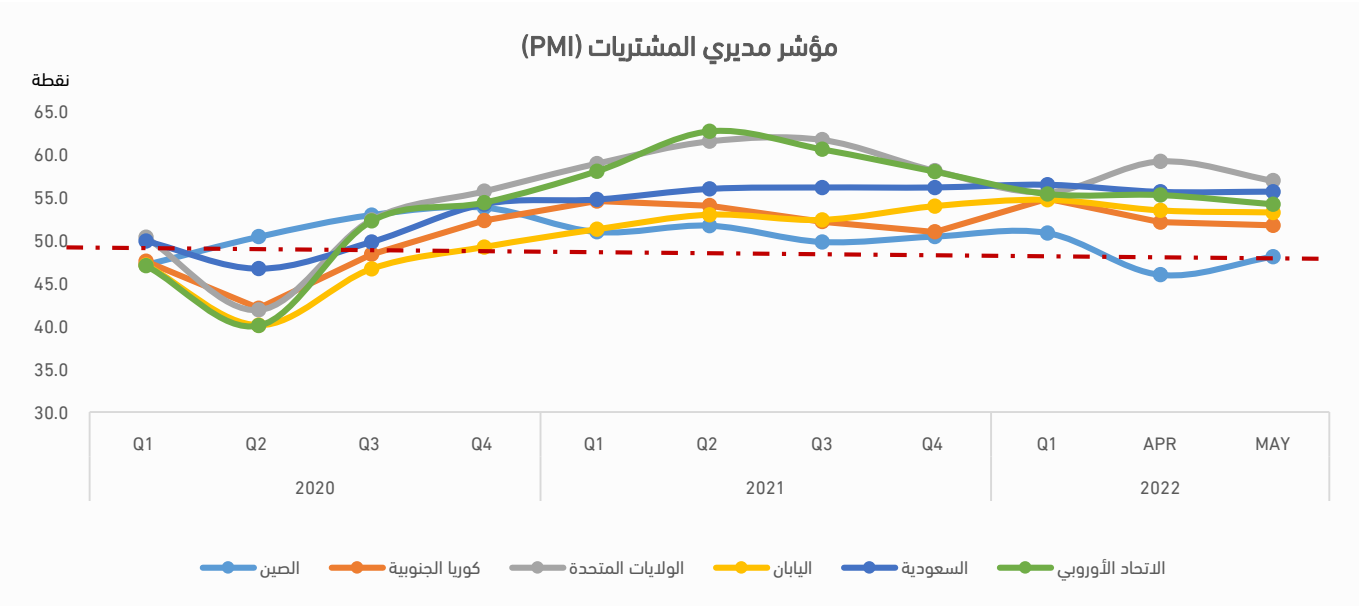

المصدر: IHS MARKIT
* في حال كان المؤشر >50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنةً بالشهر السابق

ثانياً: أسواق النفط

شهدت أسواق النفط ارتفاعاً ملحوظاً بدءاً من يناير 2022م حتى بلغت أعلى قيمة لها منذ عام 2014م في مارس 2022م ليبلغ سعر خام برنت 112.5 دولار أمريكي/برميل؛ ويُعزى ذلك إلى تجدد المخاوف بشأن "كوفيد-19" وتصاعد الأوضاع الجيوسياسية مما أثار المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية في ظل الطلب المتزايد على النفط والغاز الطبيعي والذي أدى إلى تزايد الأسعار بنسب عالية نسبياً.

وتُشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى ارتفاع متوسط أسعار خام برنت خلال الربع الأول من العام 2022م بنحو 60.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق ليسجل 97.4 دولار أمريكي/برميل للفترة. كما شهد عام 2021م ارتفاع متوسط أسعار خام برنت بنحو 69.1% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 70.6 دولار أمريكي/برميل. وسجل متوسط أسعار النفط الخام في شهر أبريل من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 62.1% على أساس سنوي عند سعر 105.9 دولار أمريكي/برميل.

كما أشار تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى ارتفاع متوسط إنتاج النفط في للمملكة في الربع الأول من العام 2022م بنحو 20.3% مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، ليسجل متوسط إجمالي الإنتاج في الربع الأول نحو 10.2 مليون برميل/يومياً. كما ارتفع متوسط الإنتاج لشهر مارس من العام 2022م بنسبة 26.1% ليصبح 10.3 مليون برميل/يومياً مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

في حين أظهر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2022م الصادر من صندوق النقد الدولي، إلى ارتفاع عددٍ من أسعار السلع الأولية تاريخياً، والذي يُعزى إلى حدوث اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد العالمية على أثر الحرب الروسية الأوكرانية، حيث يتوقع التقرير أن تكون الأسعار في عام 2022م أعلى بكثير مما كانت عليه في عام 2021م؛ مدعومةً بارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي حيث يتوقع التقرير أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 100 دولار/برميل وبزيادة قدرها 42% عن العام السابق. كما يتوقع التقرير ارتفاع انتاج النفط العالمي بنحو 1.7 مليون برميل خلال العام 2022م، وذلك من خلال عمل أوبك+ على إلغاء الزيادة التدريجية ورفع الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة.

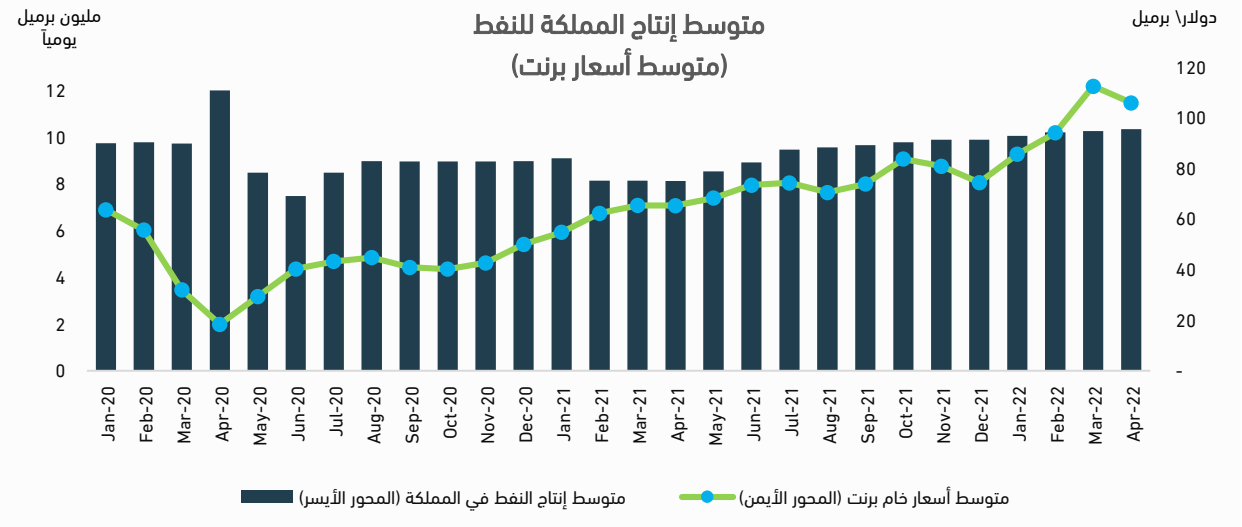

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

02
الاقتصاد السعودي

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي

في ظل التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال الأعوام السابقة ومطلع العام 2022م، والتي شملت إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية، وانتهاج عدد من التشريعات التي تسعى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بتكامل جهود مختلف جهات المكونات الاقتصادية (القطاع الحكومي والقطاع الخاص)، من المتوقع أن ينمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق، حيث أشارت التقديرات الأولية بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.4% في العام 2022م؛ مدفوعًا بارتفاع الناتج المحلي النفطي المرتبط باتفاقية "أوبك+" حيث أن رفع الحصة الإنتاجية اليومية للمملكة من النفط الخام المقررة من قبل منظمة "أوبك+" بشكل تدريجي شهرياً سيساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال العام الجاري، كما أن الأوضاع العالمية الحالية تؤثر بشكل مباشر على أسعار النفط بالارتفاع، إضافةً إلى التحسن المُتوقع في الناتج المحلي غير النفطي*، من خلال استمرار التقدم في تنفيذ المشاريع والبرامج الداعمة للنمو والتنويع الاقتصادي ودعم القطاع الخاص.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل أن تأتي المملكة في المرتبة الثانية على مستوى دول مجموعة العشرين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م، وفي المرتبة العاشرة على مستوى العالم وذلك بمعدل نمو يقدر بنسبة 7.6% لعام 2022م و 3.6% لعام 2023م. كما توقع الصندوق أن تنخفض مستويات التضخم في المملكة إلى 2.5% و 2.0% في العامين 2022م و 2023م على التوالي.

ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

1. القطاع الحقيقي

بحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من العام 2022م، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 9.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، مدفوعاً بالنمو الكبير في الأنشطة النفطية بنسبة 20.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ كما شهد ناتج الأنشطة غير النفطية** والأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 3.7% و 2.4% على التوالي خلال نفس الفترة.

ويُعزى نمو الأنشطة النفطية لزيادة إنتاج المملكة تبعاً لزيادة الطلب العالمي على النفط، حيث نما كلاً من نشاط استخراج الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاط تكرير الزيت بنسبة 20.7% 17.3% على التوالي.

وفي المقابل، حققت الأنشطة غير النفطية خلال الربع الأول من العام 2022م نمواً في جميع الأنشطة الاقتصادية مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث حققت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ارتفاعاً بنحو 6.3%، يليها كلاً من أنشطة النقل والتخزين والاتصالات وأنشطة خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال وأنشطة الصناعات التحويلية ماعدا التكرير بنسبة 5.9% و 4.2% و4.1% على التوالي.

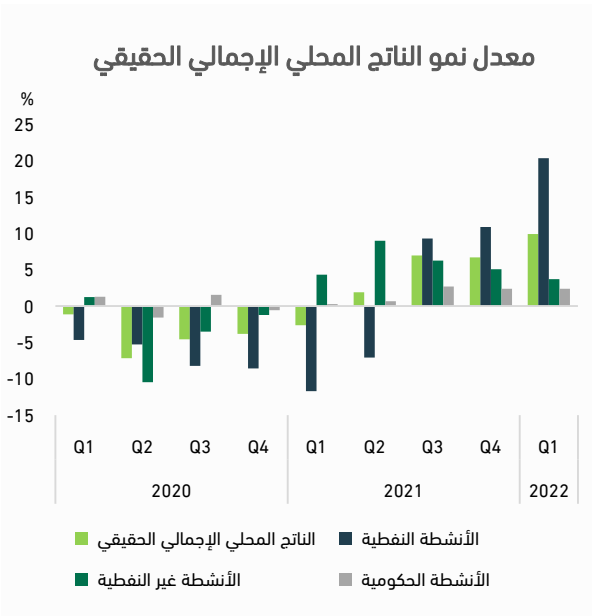

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

* تم اعتماد مسمى "الناتج المحلي غير النفطي" حسب ما نُشر في بيان الميزانية للعام المالي 2022م والذي صدر قبل تغيير الهيئة العامة للإحصاء لتصنيفها.
** تم اعتماد مسمى "الأنشطة غير النفطية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء الجديد والصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (عوضاً عن القطاعات التنظيمية).

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر مارس 2022م، سجلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الأول من العام 2022م، حيث ارتفعت مبيعات عمليات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 22.2% و 12.3% على التوالي مقارنةً بنفس الربع من العام السابق، في حين سجلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.5% خلال نفس الفترة؛ وقد يُعزى ذلك إلى تحول سلوك المستهلك من الشراء باستخدام الأوراق النقدية إلى الشراء عبر نقاط البيع والمدفوعات الإلكترونية، حيث سجلت عدد عمليات نقاط البيع ارتفاعاً بنسبة 53.4%. وكذلك سجلت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد خلال عام 2021م ارتفاعاً بنسبة 32.5% و 26.4% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، بينما شهدت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.5% خلال نفس الفترة. كما شهدت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد في شهر أبريل ارتفاعاً بنسبة 26.2% و 19.2% على التوالي مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق، بينما شهدت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.3% خلال نفس الفترة.

معدل نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص

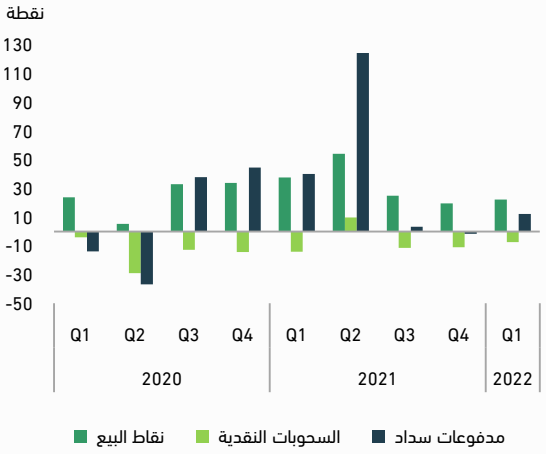

المصدر: البنك المركزي السعودي

وقد أظهرت مؤشرات الاستثمار الخاص انتعاشاً خلال الربع الأول من عام 2022م، حيث ارتفع متوسط مؤشر مديري المشتريات بنسبة 1.2% ليصل إلى 55.4 نقطة مقارنةً بنحو 54.8 نقطة في الربع الأول من العام السابق نتيجة تحسن أداء القطاع غير النفطي وتحسن ثقة الشركات والتي أدت بدورها إلى توسع عمليات الإنتاج والمشتريات، كما سجل متوسط مؤشر مديري المشتريات لعام 2021م نمواً بنسبة 11.1% مقارنةً بعام 2020م ليصل إلى 55.8 نقطة. وسجل المؤشر في شهر أبريل من العام 2022م ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.9% مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق ليصل إلى 55.7 نقطة.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أظهر مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2022م بنسبة 19.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يعود ذلك بنسبة كبيرة إلى ارتفاع الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 20.8% وهو ما يشكل 74.5% من إجمالي وزن المؤشر، ويُعزى الارتفاع في نشاط التعدين واستغلال المحاجر إلى الزيادة في إنتاج النفط خلال الفترة. كذلك سجل مؤشر الإنتاج الصناعي في نشاط إمدادات الكهرباء والغاز ونشاط الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 9.4% و 15.3% على التوالي. بينما سجل الرقم القياسي للإنتاج الصناعي تراجعاً طفيفاً في عام 2021م بنسبة 0.8% مقارنةً بعام 2020م.

وبالنظر لمبيعات الإسمنت فقد سجلت في الربع الأول من العام 2022م انخفاضاً بنحو 10.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 14.2 مليون طن. كما سجلت انخفاضاً في شهر أبريل 2022م بحوالي 23.5% مقارنةً بشهر أبريل 2021م. وبالنظر إلى إجمالي مبيعات الإسمنت خلال العام 2021م نجد أنها حققت نمواً بنسبة 0.4% لتصل إلى 53.4 مليون طن مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

في حين ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الأول من العام 2022م بنسبة 0.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بارتفاع أسعار الأراضي بنسبة 1.8% كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات خلال العام 2021م بنسبة 0.5% مقارنةً بعام 2020م؛ مدفوعاً بارتفاع أسعار الأراضي بنسبة 1.2%.

1.1 سوق العمل

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أوضحت إحصاءات سوق العمل للربع الرابع من العام 2021م انخفاضاً في إجمالي معدلات البطالة للسعوديين، وذلك عند أقل مستوى لبطالة السعوديين منذ عشر سنوات، حيث بلغ معدل البطالة للسعوديين 11.0%. في حين بلغ معدل البطالة لغير السعوديين نحو 2.9%، كذلك بلغ إجمالي معدل البطالة 6.9% خلال نفس الفترة.

كما ارتفع معدَّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين)، ليبلغ نحو 61.5% في الربع الرابع من العام 2021م مقارنةً بنسبة 61.2% في الربع السابق. بالإضافة إلى ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات الإناث في الربع الرابع من العام 2021م ليبلغ 35.6% مقارنةً بنسبة 34.1% في الربع السابق متجاوزاً بذلك حصة مشاركة المرأة في سوق العمل المستهدفة في عام 2030م والتي تستهدف الوصول إلى نسبة 30%.

كذلك سجل معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الذكور ارتفاعاً إلى بنسبة 66.8% في نفس الفترة مقارنةً بنسبة 65.0% في الربع السابق.

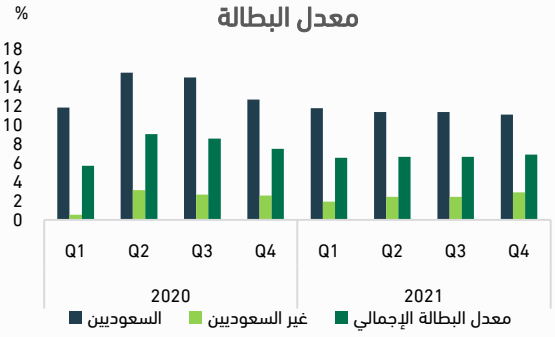

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. القطاع النقدي

2.1 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 8.4% خلال الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 31.9%، ونمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 11.4%. كما سجلت الأصول الاحتياطية في نفس الفترة ارتفاعاً بنسبة 0.5% على أساس سنوي، في حين تراجع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 4.6% خلال نفس الفترة. وسجلت الأصول الاحتياطية في شهر أبريل ارتفاعاً بحوالي 1.2 مليار ريال مقارنةً بشهر مارس وبنمو يقدر بنحو 0.1%، وبالنظر إلى أداء الأصول الاحتياطية منذ بداية العام نجد أنها سجلت أعلى نمو لها في شهر مارس وذلك بمعدل 2.2% أي بزيادة بلغت 36.8 مليار ريال مقارنةً بالشهر السابق ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج.

2.2 أسعار الفائدة

سجل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) 1.4 نقطة خلال الربع الأول من العام 2022م مرتفعاً بنحو 0.6 نقطة عن الربع الأول من العام 2021م، كما سجلت معدلات إعادة الشراء (ريبو) 1.25 نقطة مرتفعةً بنحو 0.25 نقطة. كذلك سجلت معدلات اتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) 0.75 نقطة مرتفعةً بنحو 0.25 نقطة خلال نفس الفترة؛ وذلك نظراً لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة بنحو 0.25 نقطة. كما قرر الفيدرالي رفع أسعار الفائدة في شهر مايو للعام الحالي بنحو 0.50 نقطة وذلك لكبح التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل إلى 8.5% وهو أعلى مستوى منذ 40 عام، ويأتي هذا التضخم نتيجة الآثار المترتبة عن الجائحة التي أدت إلى انخفاض كبير في المعروض من السلع بسبب تباطؤ الإنتاج وسلاسل الإمداد.

إلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير من العام الحالي. وبدوره قرر البنك المركزي السعودي رفع معدلات اتفاقية إعادة شراء المعاكس بنحو 0.50 نقطة وذلك للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في ظل التطورات النقدية في الأسواق المحلية والعالمية.

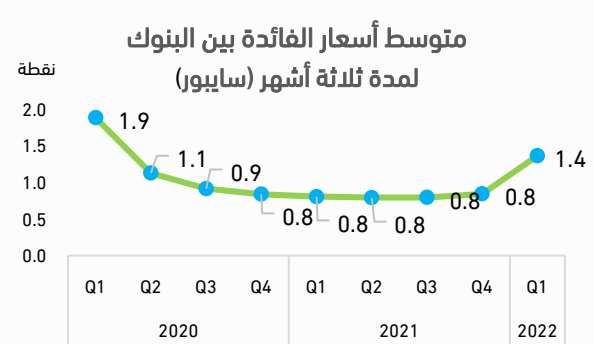

المصدر: البنك المركزي السعودي

2.3 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد سجل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 1.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النقل وكذلك أسعار التعليم. حيث بلغ الارتفاع في أسعار النقل نحو 4.6% متأثراً بارتفاع تكاليف تشغيل معدات النقل الشخصية بنسبة 12.6% والتي بدورها تأثرت بارتفاع أسعار البنزين بنسبة 23.1%، حيث تعتمد المواصلات بشكل أساسي على البنزين وزيوت التشحيم. كذلك بلغت الزيادة في أسعار التعليم نحو 6.3%. وبالنظر إلى معدل التضخم في شهر أبريل من العام 2022م، فقد سجل المؤشر ارتفاعاً بنسبة 2.3% مقارنةً بشهر أبريل من العام السابق؛ وذلك نتيجةً لارتفاع أسعار قسم التعليم، وأسعار قسم النقل بنسبة 6.2% و 4.6% على التوالي. كما شهد متوسط معدل التضخم خلال العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 3.1%؛ مدفوعاً بنمو أسعار قسم النقل بنسبة 10.3% خلال نفس الفترة.

3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) عند مستوى 13,090 نقطة في نهاية الربع الأول من العام 2022م مرتفعاً بنحو 32.1% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية الربع الأول من العام 2022م نحو 542.8 مليار ريال منخفضاً بنسبة 22.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين أغلق مؤشر السوق الرئيسية في نهاية شهر أبريل عند مستوى 13,734 مرتفعاً بنسبة 31.8% عن الشهر نفسه في العام السابق وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية شهر أبريل لعام 2022م 184.2 مليار ريال متراجعاً بنسبة 2.3% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

في حين سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية الربع الأول من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 3.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، وأغلق عند مستوى 25,010 نقطة. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة نحو 7.1 مليار ريال، وذلك بارتفاع بلغت نسبته 161.9% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. في حين أغلق مؤشر السوق الموازية في نهاية شهر أبريل عند مستوى 23,910 متراجعاً بنسبة 1.2% عن الشهر نفسه في العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية شهر أبريل لعام 2022م 757.5 مليون ريال مرتفعاً بنسبة 144.9% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

كما ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق المالية في الربع الأول من العام 2022م بنسبة 466.7% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغ عددها في الربع الأول من عام 2021م 17 شركة، منها 6 شركات في السوق الرئيسية (تاسي) بنسبة نمو تبلغ 200.0% على أساس سنوي، في حين بلغ عدد الشركات في السوق الموازية (نمو) 11 شركات بنسبة نمو تقدر بنحو 1000.0% خلال الفترة.

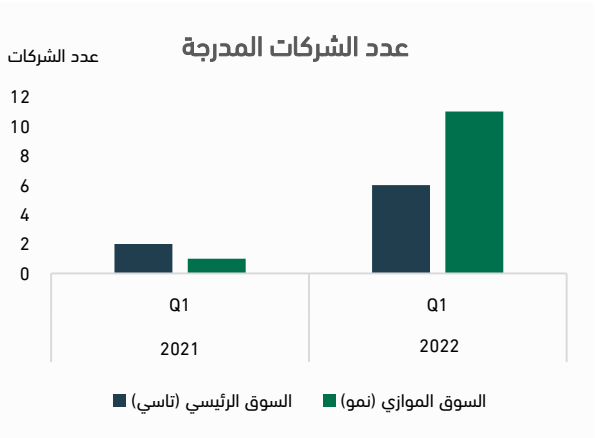

المصدر: تداول

وقد أظهرت بيانات تداول ارتفاع ملكية السعوديين في الأسهم بنهاية الربع الأول من العام 2022م بنسبة 23.2% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، كما ارتفعت ملكية الخليجيين بنسبة 21.3% في الفترة نفسها، في حين سجلت ملكية الأجانب في سوق الأسهم ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 62.3% على أساس سنوي. وسجلت ملكية المستثمرين السعوديين في الأسهم حتى أبريل لعام 2022م نمواً بنسبة 28.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. في حين سجلت ملكية المستثمرين الخليجيين خلال نفس الفترة نمواً بنسبة 21.6%، وسجلت ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودي نمواً بنسبة 61.1% منذ بداية العام 2022م حتى شهر أبريل مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

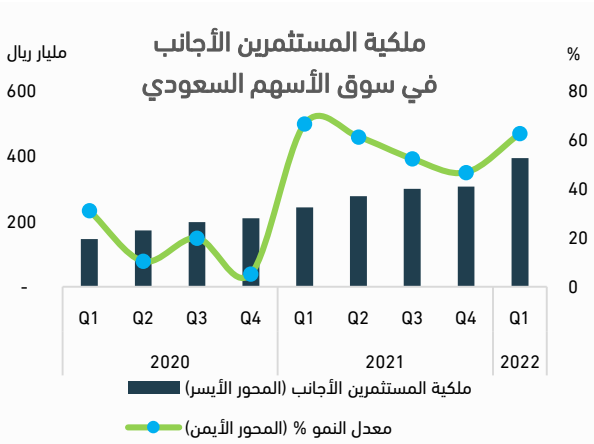

المصدر: تداول

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لميزان المدفوعات للربع الرابع من العام 2021م، فقد سجل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته 77.6 مليار ريال؛ أي ما نسبته 9.1% من الناتج المحلي الإسمي مقابل عجز بلغت قيمته 0.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى تعافي الاقتصاد العالمي وعودة سلاسل الإمداد مما أدى إلى تحسن الصادرات النفطية وغير النفطية. في حين أظهرت بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من عام 2022م عودة انتعاش الصادرات غير النفطية، حيث سجل الميزان التجاري فائضاً بنحو 203مليار ريال في الربع الأول من عام 2022م مقابل فائض بنحو 69 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق.

وقد حققت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 72.7% في الربع الأول من عام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ نحو 395 مليار ريال، مقابل 208 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية على الرغم من التزام المملكة باتفاقية أوبك+ بالزيادة التدريجية في إنتاج النفط إلا أن زيادة الأسعار كان لها الأثر الأكبر في هذا الارتفاع، حيث سجلت الصادرات النفطية نحو 281 مليار في الربع الأول من عام 2022م محققةً زيادة بمقدار 134 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

كما سجلت الصادرات غير النفطية في الربع الأول من عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 34.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت ما يقارب 66 مليار ريال في الربع الأول من عام 2022م مقابل 49 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

كما سجلت الواردات السلعية في الربع الأول من عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 12.5%، حيث بلغت قيمتها 157 مليار ريال مقابل 139 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2021م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يُقارب 49.6% خلال نفس الفترة.

وبتحليل أداء الميزان التجاري لعام2021م فقد حقق فائضاً بنحو 462 مليار ريال مقابل فائضاً بمقدار 134 مليار ريال في العام السابق، كما شهدت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 58.9% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 1,036 مليار ريال مقابل 652 مليار ريال. يُعزى ارتفاع الصادرات السلعية إلى زيادة الصادرات النفطية، حيث سجلت نحو 758 مليار ريال محققةً زيادة بمقدار 311 مليار ريال مقارنةً بالعام السابق 2020م، وسجلت الصادرات غير النفطية في عام 2021م ارتفاعاً بنسبة 37.0% مقارنةً بالعام السابق، حيث سجلت ما يقارب 231 مليار ريال مقابل 169 مليار ريال.

بالمقابل شهدت الواردات ارتفاعاً بنسبة 10.8% خلال نفس الفترة، حيث سجلت ما يقارب 573 مليار ريال في عام 2021م مقارنةً بنحو 517 مليار ريال في عام 2020م، وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات 48.4% في عام 2021م.

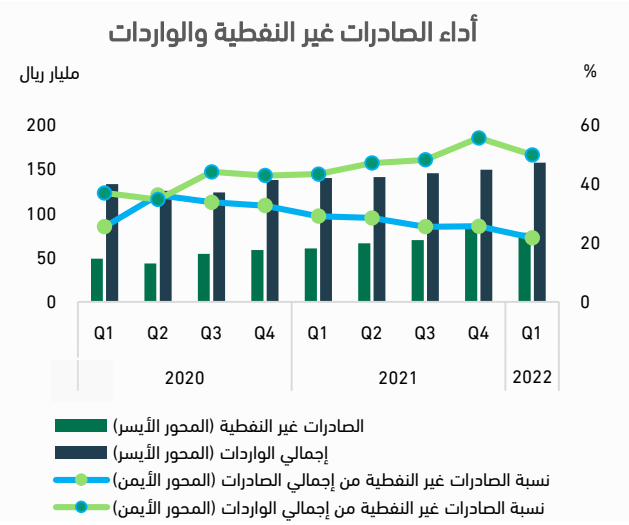

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

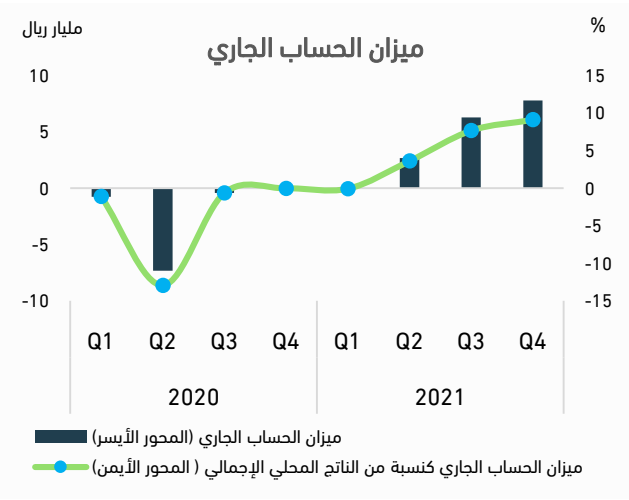

المصدر: البنك المركزي السعودي

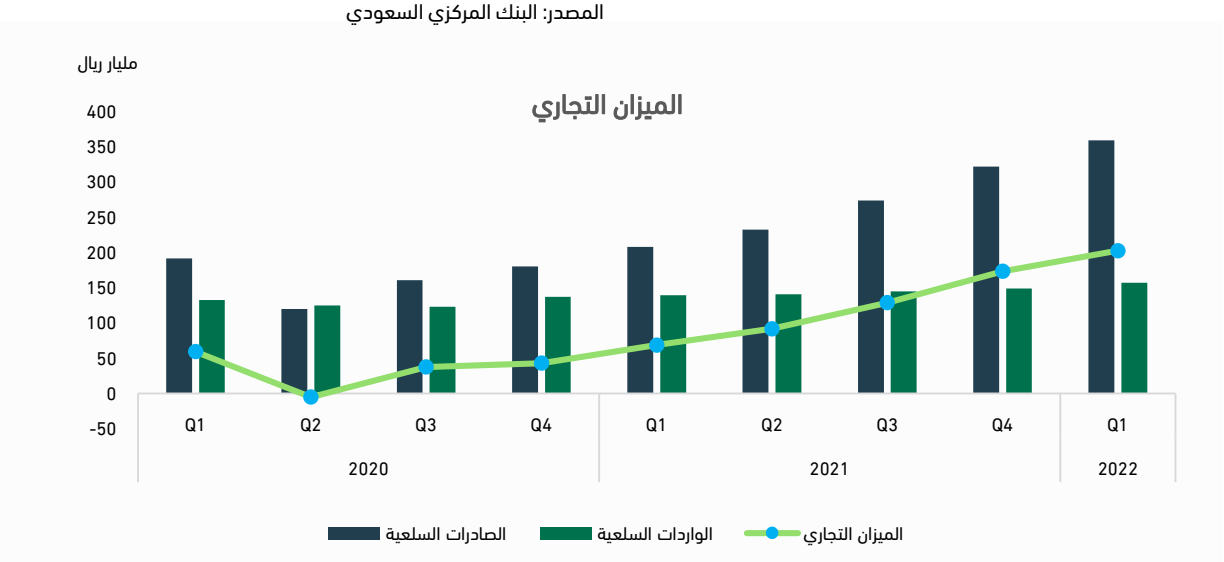

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

5. المالية العامة

5.1 الإيرادات:

بلغت الإيرادات الحكومية نحو 278.0 مليار ريال في الربع الأول من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 35.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 57.6% لتبلغ نحو 183.7 مليار ريال، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.9% خلال نفس الفترة لتبلغ نحو 94.3 مليار ريال؛ يُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى ارتفاع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 12.6%، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بنسبة 26.1%، وارتفاع إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنسبة 27.6%وقد شهدت الإيرادات الحكومية خلال العام 2021م نمواً بنسبة 23.5% لتبلغ نحو 965.5 مليار ريال مقارنةً بنحو 781.8 خلال عام 2020م.

5.2 النفقات:

بلغت النفقات الحكومية نحو 220.5 مليار ريال في الربع الأول من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 3.9% على أساس سنوي؛ نتيجةً لارتفاع الإنفاق على باب استخدام السلع والخدمات بنسبة 15.2%، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على بابي تعويضات العاملين والمصروفات الأخرى بنسبة 1.8% و 17.6% على التوالي. كما بلغت النفقات الحكومية نحو 1,038 مليار ريال في عام 2021م منخفضةً بنسبة 4.3% مقارنةً بعام 2020م، نتيجةً لانخفاض الصرف على النفقات الرأسمالية بنسبة 24.4% مقارنةً بالعام 2020م.

5.3 الفائض/العجز، والدين:

حققت الميزانية في الربع الأول من عام 2022م فائضاً بلغ نحو 57.5 مليار ريال (وما نسبته 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً بعجز بلغ نحو 7.4 مليار ريال في الربع الأول من العام 2021م (وما نسبته -1.0% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما بلغ عجز الميزانية للعام 2021م نحو 73.4 مليار ريال وما نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بعجز بلغ 292.9 مليار ريال وما نسبته 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020م، ويُعزى هذا التحسن للإصلاحات المالية التي قامت بها حكومة المملكة وعودة أسعار النفط للارتفاع الذي دعم بدوره الإيرادات النفطية.

وبالنظر إلى الدين العام فقد بلغ نحو 958.6 مليار ريال في الربع الأول من عام 2022م، حيث شكل الدين الداخلي ما نسبته 60.4% من إجمالي الدين العام، في حين بلغت نسبة الدين الخارجي نحو 39.6% من إجمالي الدين العام. كما بلغ الدين العام في عام 2021م نحو 938.0 مليار ريال وما نسبته 30.0% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكل الدين الداخلي ما نسبته 59.6% من إجمالي الدين العام، في حين بلغت نسبة الدين الخارجي نحو 40.4% من إجمالي الدين العام.

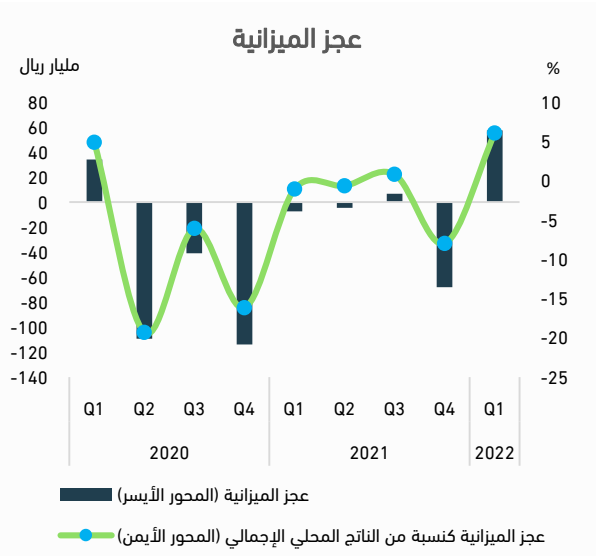

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

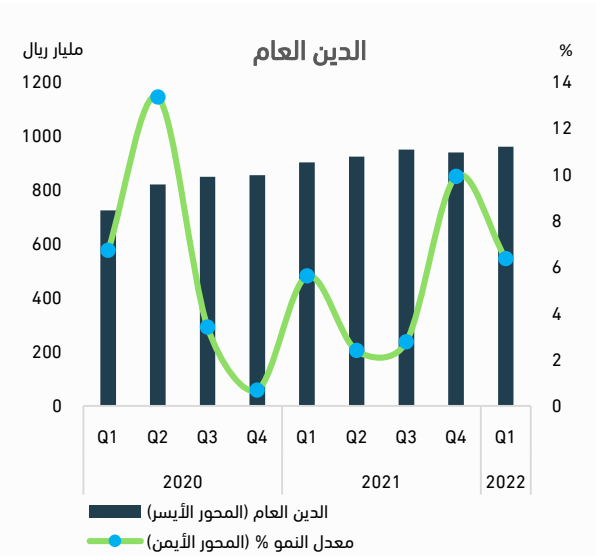

المصدر: وزارة المالية

6. مؤشرات اقتصادية مختارة

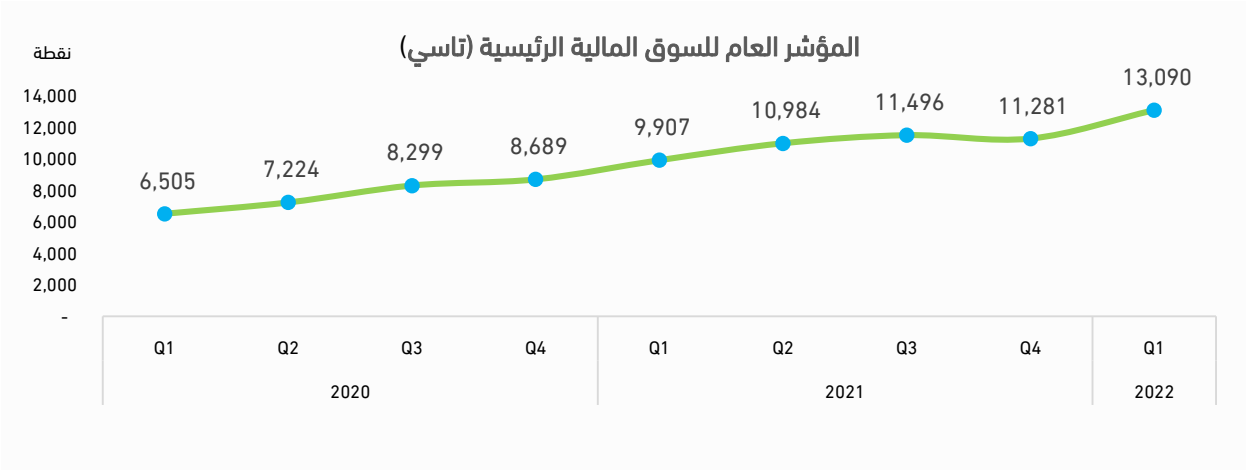

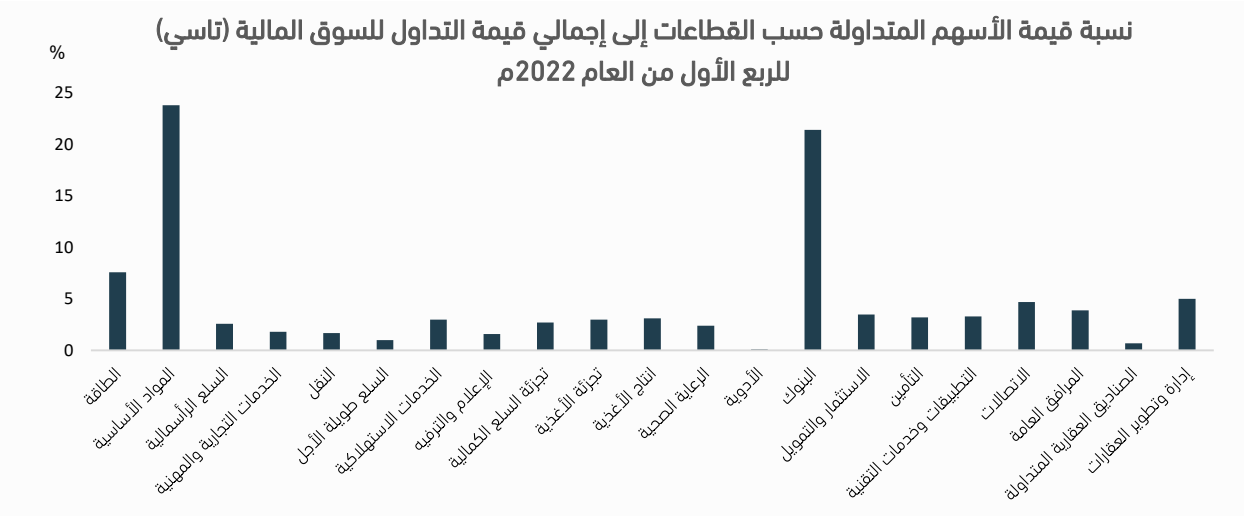

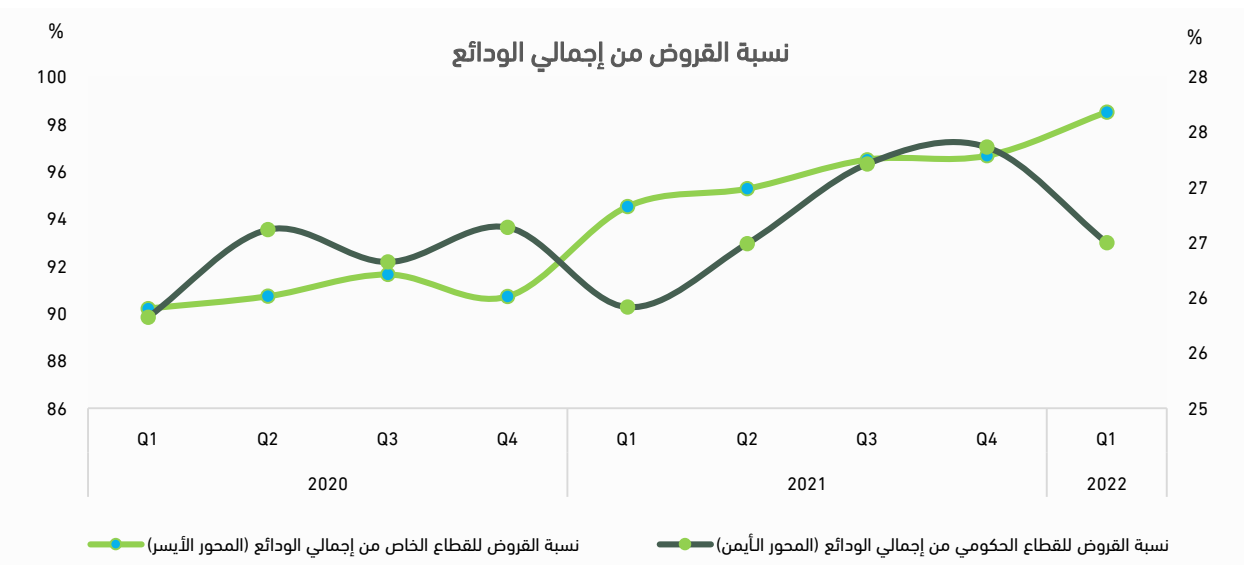

المصدر: تداول، البنك المركزي السعودي

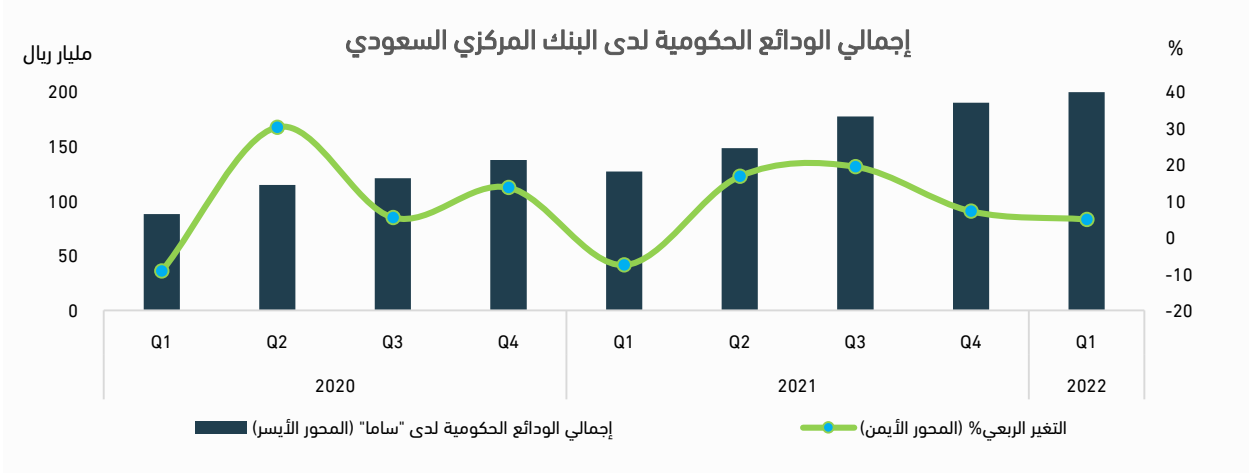

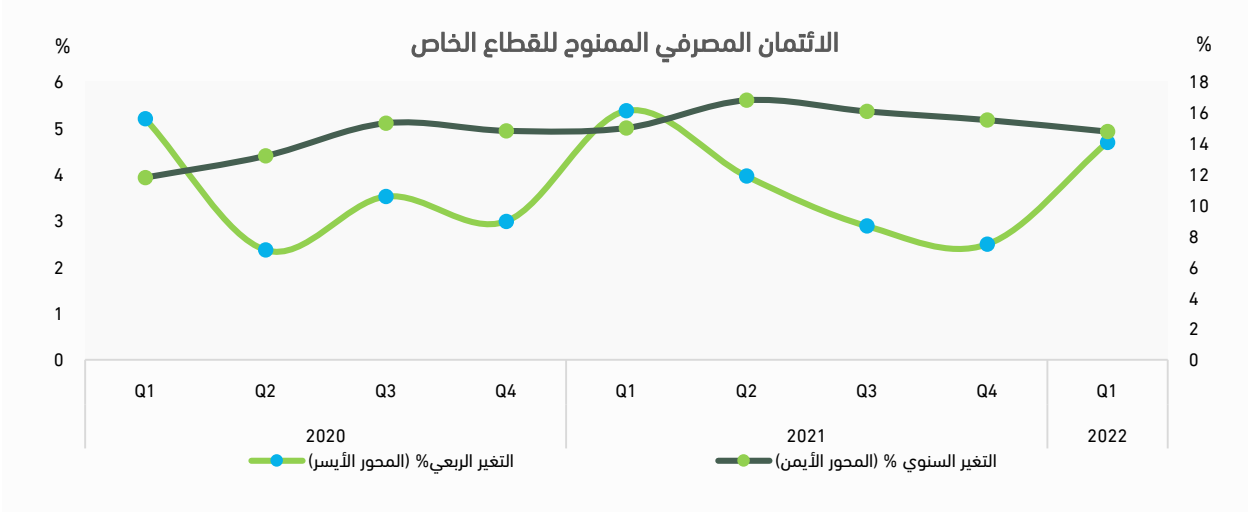

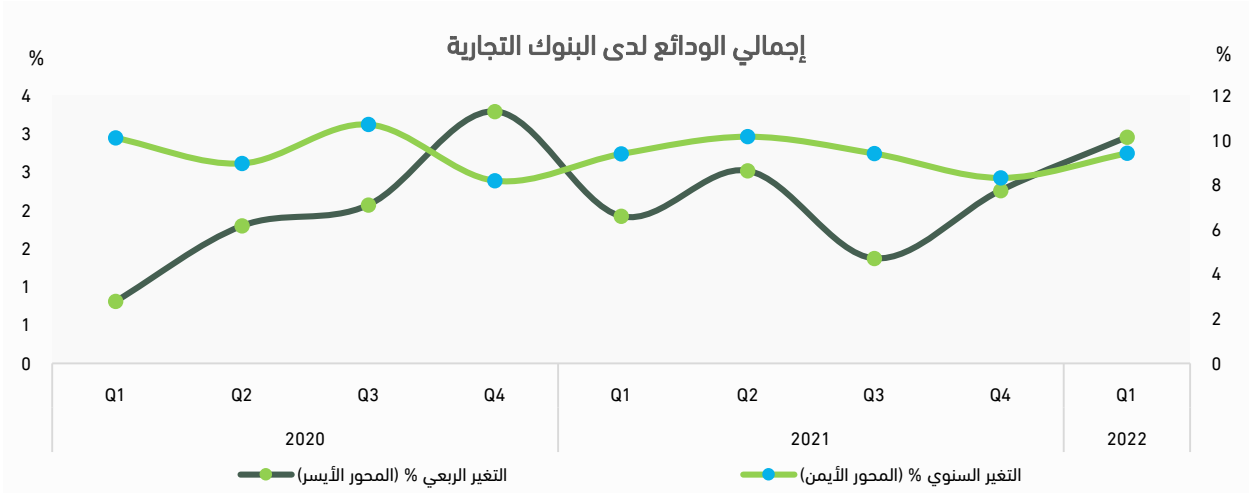

المصدر: البنك المركزي السعودي

المساهمة في ميزان المدفوعات

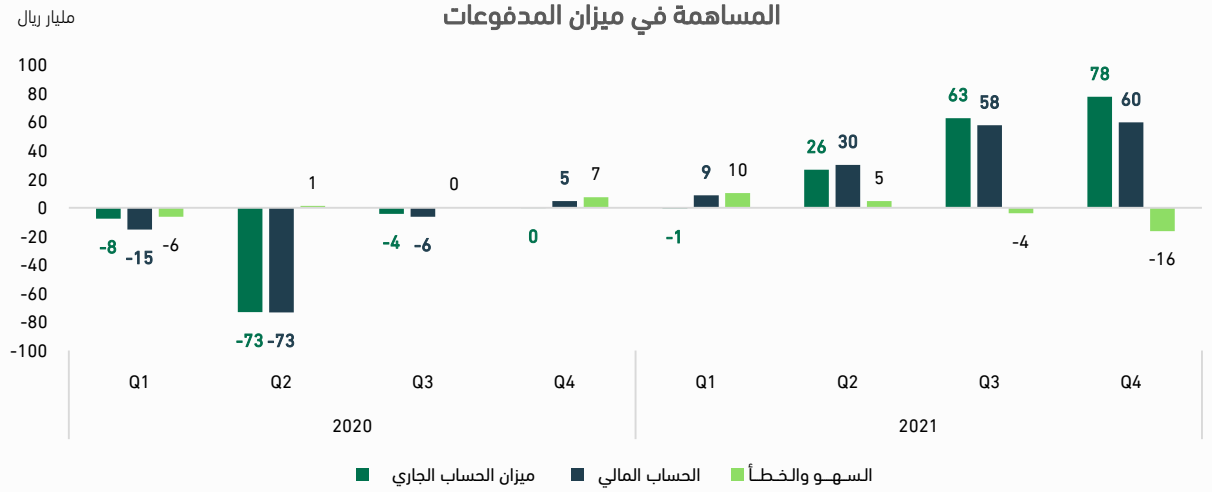

إجمالي الأصول الاحتياطية وصافي الموجودات الأجنبية

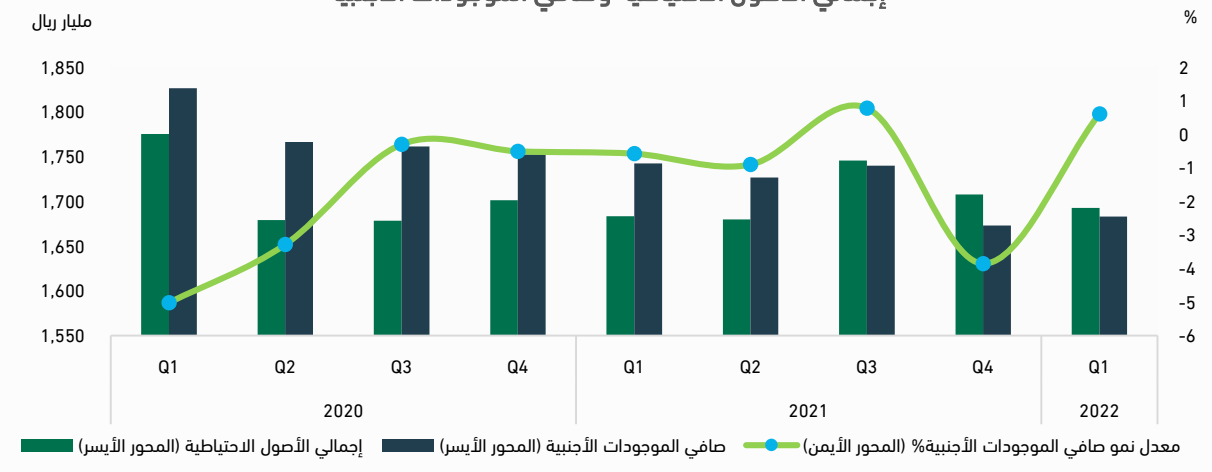

الاحتياطيات المصرفية غير الالزامية

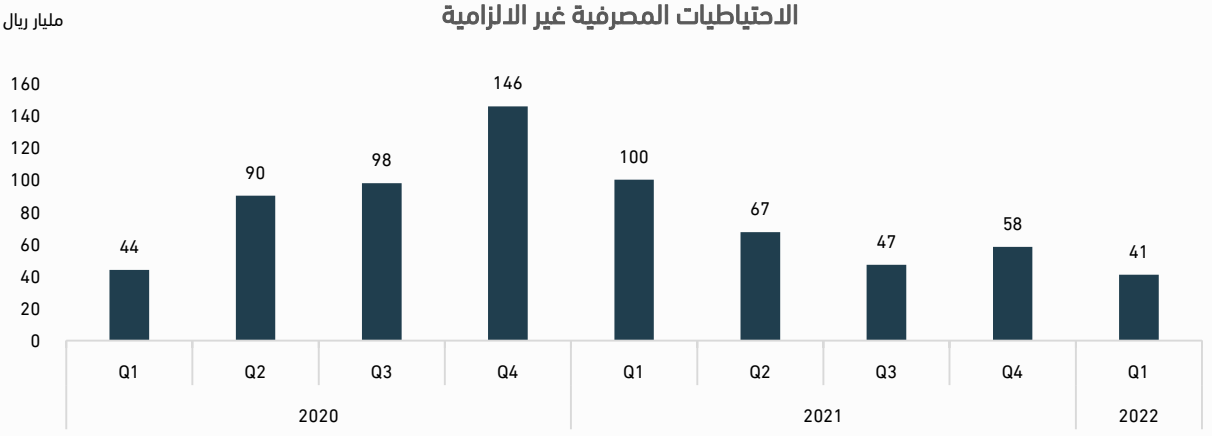

المصدر: البنك المركزي السعودي

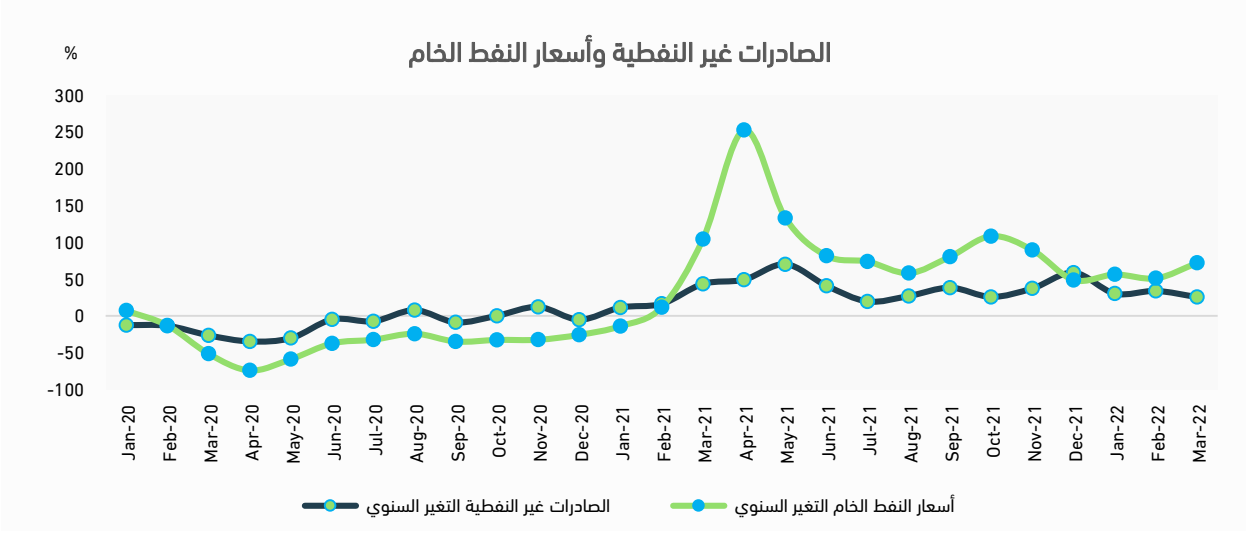

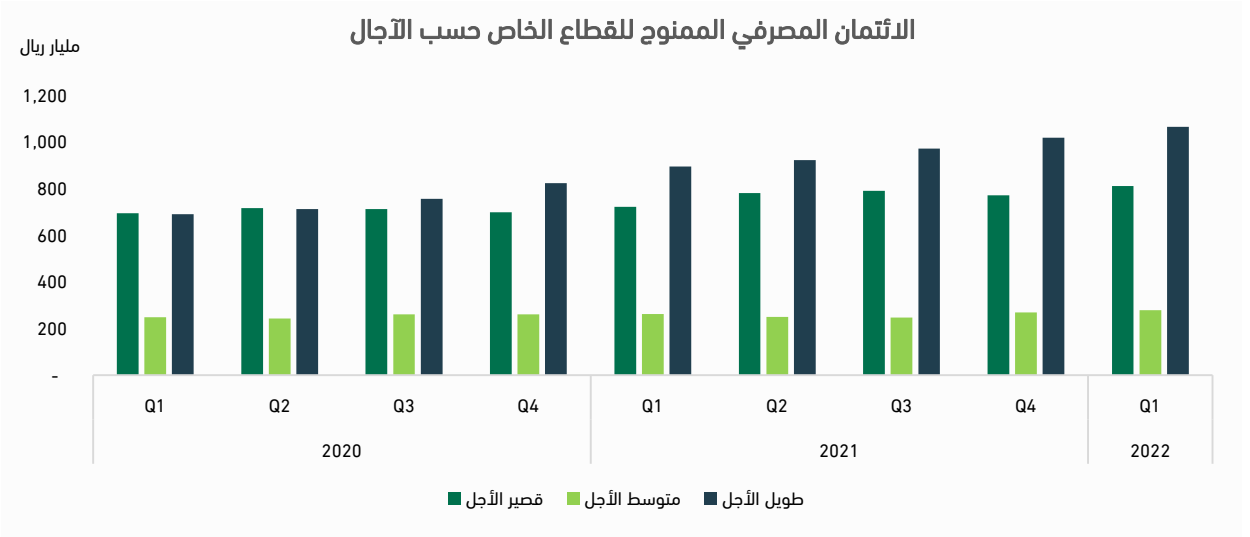

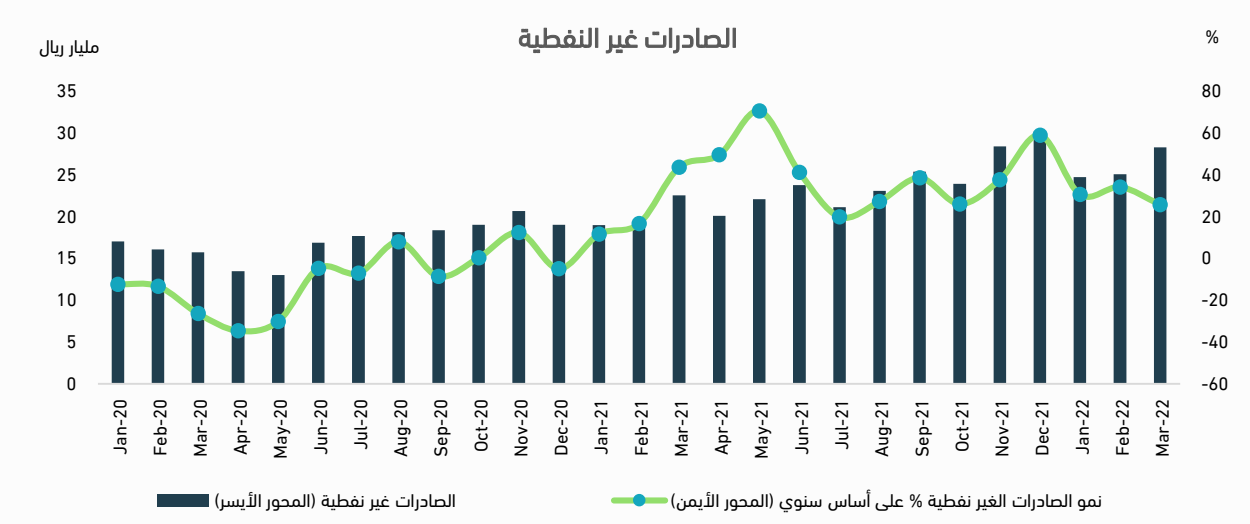

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

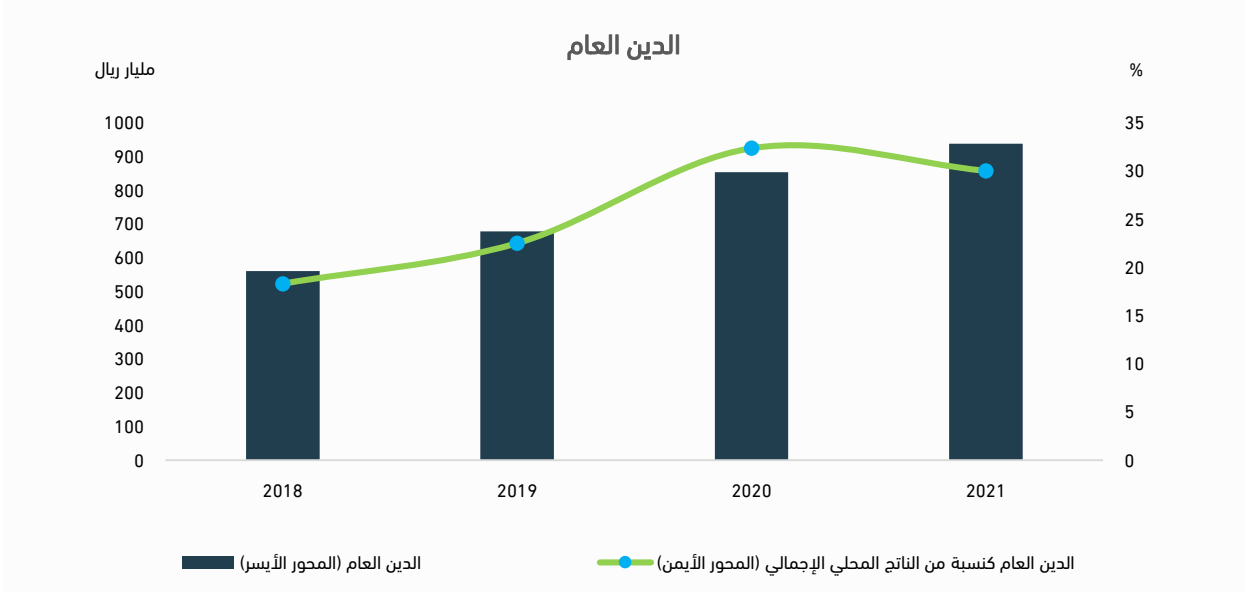

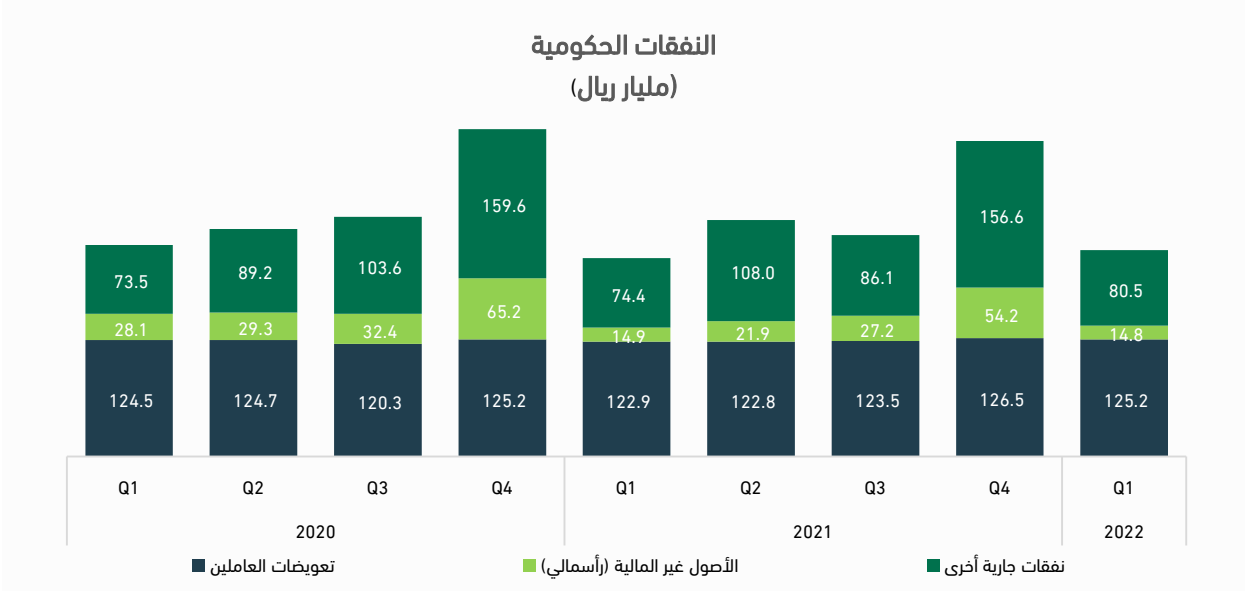

المصدر: وزارة المالية

03

تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: وقائع الاستثمار في العالم والمملكة

1- الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً (تقرير UNCTAD)

أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي انتعاشاً قوياً وزيادة في معدلات النمو بنحو 77.6%، أي لتصل ما يُقارب 1.65 تريليون دولار في عام 2021م، مقارنةً بنحو 929 مليار دولار في عام 2020م، وذلك بحسب بيانات راصد الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة ما يقارب 777 مليار دولار في عام 2021م وبمعدل نمو بلغ 198.9% عن عام 2020م، ونمت التدفقات الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من الضعف؛ يُعزى ذلك إلى ارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ التي شهدتها الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية نمواً بنحو 30.1% أي ما يقارب 870 مليار دولار، وشهدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة غرب آسيا انتعاشاً اقتصادياً أدى إلى عودة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما قبل مستويات جائحة "كوفيد-19". كما شهدت التدفقات في منطقة أفريقيا معدلات نمو مرتفعة بأكثر من الضعف؛ نتيجة عقد صفقة استثمارية في جنوب أفريقيا خلال النصف الثاني من عام 2021م.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً (تقرير OECD)

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي نمواً ملحوظاً بنحو 57% في عام 2021م والعودة لمستويات أفضل من الأعوام السابقة، نتيجة التعافي من جائحة "كوفيد-19"، وسجلت دول مجموعة العشرين في عام 2021م أعلى معدل نمو شهدته خلال العامين السابقة بنسبة 66.8%، في حين سجلت دول منطقة اليورو انكماشاً بنحو 28.9%، وقد يعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة، كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة معدلات نمو مرتفعة بنحو 132.3%، و 140.4%، و 257.2% على التوالي.

الدول	معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		
	2019	2020	2021
الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	%1.0	%25.2-	%57.0
دول مجموعة العشرين	%10.4-	%22.2-	%66.8
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	%0.8-	%39.7-	%75.2
دول منطقة اليورو	%1.4	%56.9-	%28.9-
الولايات المتحدة	%10.2	%30.9-	%132.3
الصين	%20.5-	%35.2	%32.0
اليابان	%37.8	%25.3-	%140.4
الهند	%20.2	%27.2	%30.5-
المملكة العربية السعودية	%7.4	%18.3	%257.2

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، البنك المركزي السعودي

ثانياً: الاستثمار في المملكة

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي في الربع الأول من العام 2022م حوالي 225 مليار ريال، بارتفاع يُقدر بنحو 27.1% مدفوعاً بارتفاع كلاً من تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الخاص والحكومي بحوالي 28.6% و 8.9% على التوالي.

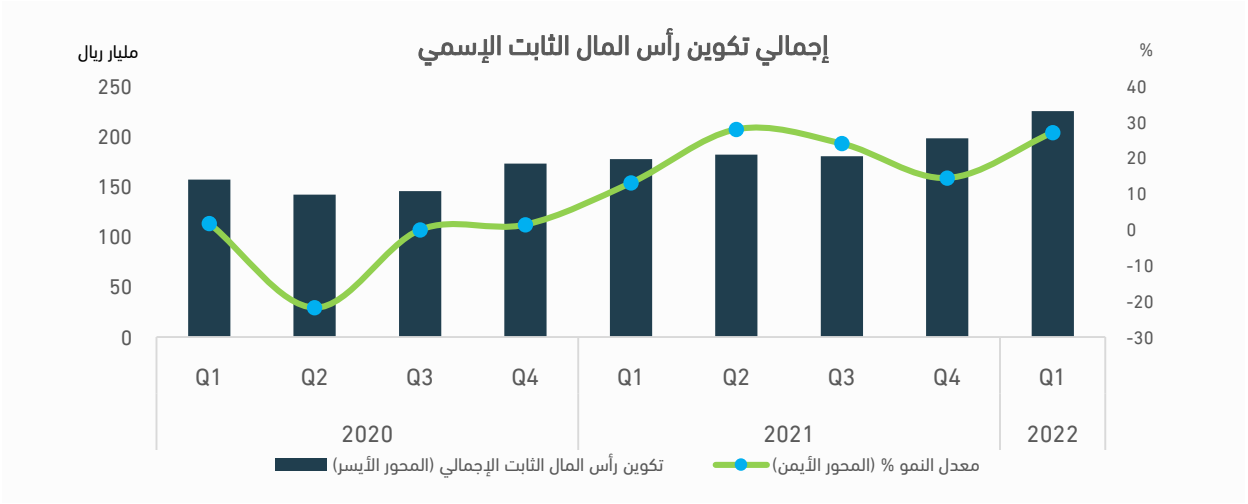

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة نمواً بنسبة 3.3٪ ليبلغ نحو 7.3 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2021م، مقارنةً بنحو 7.0 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق، مما يدل على ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية للمملكة. وفي عام 2021م ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 257.2٪ لتبلغ نحو 72.3 مليار ريال، مقارنةً بنحو 20.2 مليار ريال في عام 2020م، وتُعزى الزيادة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021م إلى إتمام صفقة البنية التحتية لأرامكو السعودية بقيمة 46.5 مليار ريال مع ائتلاف دولي بين المستثمرين من أمريكا الشمالية وآسيا والشرق الأوسط واستحواذ مستثمرين على 49.0% من ملكية شركة أرامكو لإمداد الغاز.

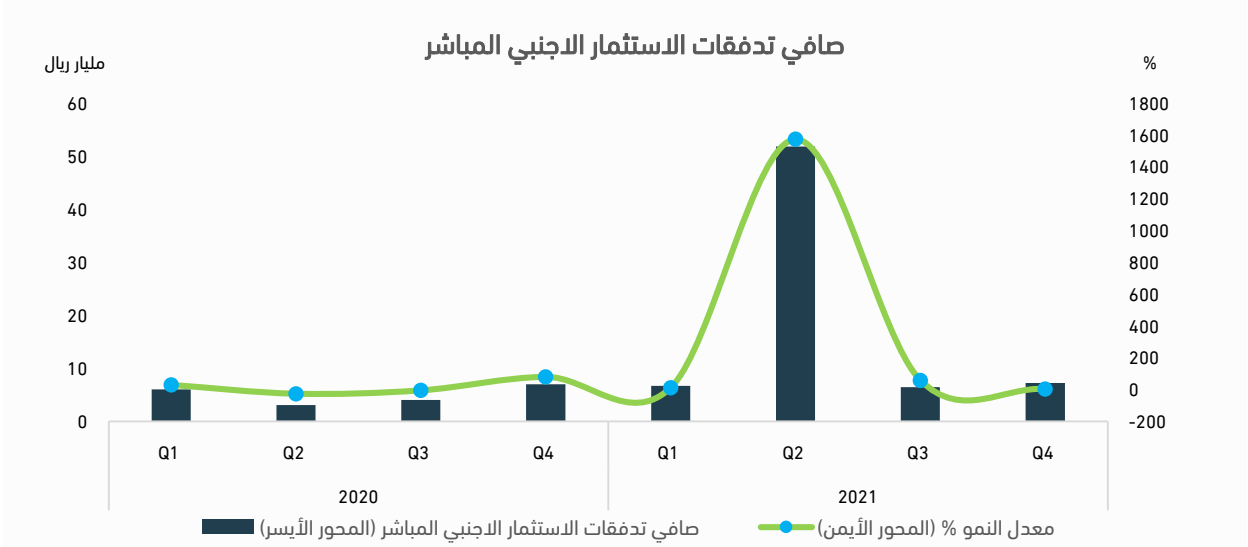

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء

3. الصفقات المُنجزة خلال الربع الأول لعام 2022م

تُشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 101 صفقة استثمارية في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنحو31 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، والتي يتوقع أن تحقق استثمارات (بحسب المفصح عنه) حوالي 15.2 مليار ريال، وما يقارب 6 آلاف فرصة وظيفية.

وبالنظر إلى نوع المستثمرين، يتضح وجود ارتفاع متزايد وإقبال من قِبل المستثمرين الجدد للاستثمار في المملكة. ويلاحظ من توزيع الصفقات حسب الأنشطة في الربع الأول من عام 2022م، أن نشاط ريادة الأعمال والابتكار كان له النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 77 صفقة من أصل 101 صفقة في الربع الأول من العام 2022م، يليه نشاط الخدمات المالية بنحو 10 صفقات، ثم نشاط الرياضة والبتروكيماويات بنحو 4 و3 صفقات على التوالي، في حين توزعت بقية الصفقات بشكل متقارب على الأنشطة الأخرى.

وفي توزيع الصفقات حسب الدول للربع الأول من العام 2022م، يتضح أن أكثر الدول استثماراً في المملكة هي الإمارات العربية المتحدة بنحو 12 صفقات. تليها مصر بنحو 11 صفقات، تليها المملكة المتحدة بنحو 8 صفقات، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 5 صفقات ومن ثم تأتي كل من تونس والأردن ولبنان بنحو 4 صفقات خلال نفس الربع وبإجمالي بلغ 47 صفقة بما يعادل 47% من إجمالي الصفقات.

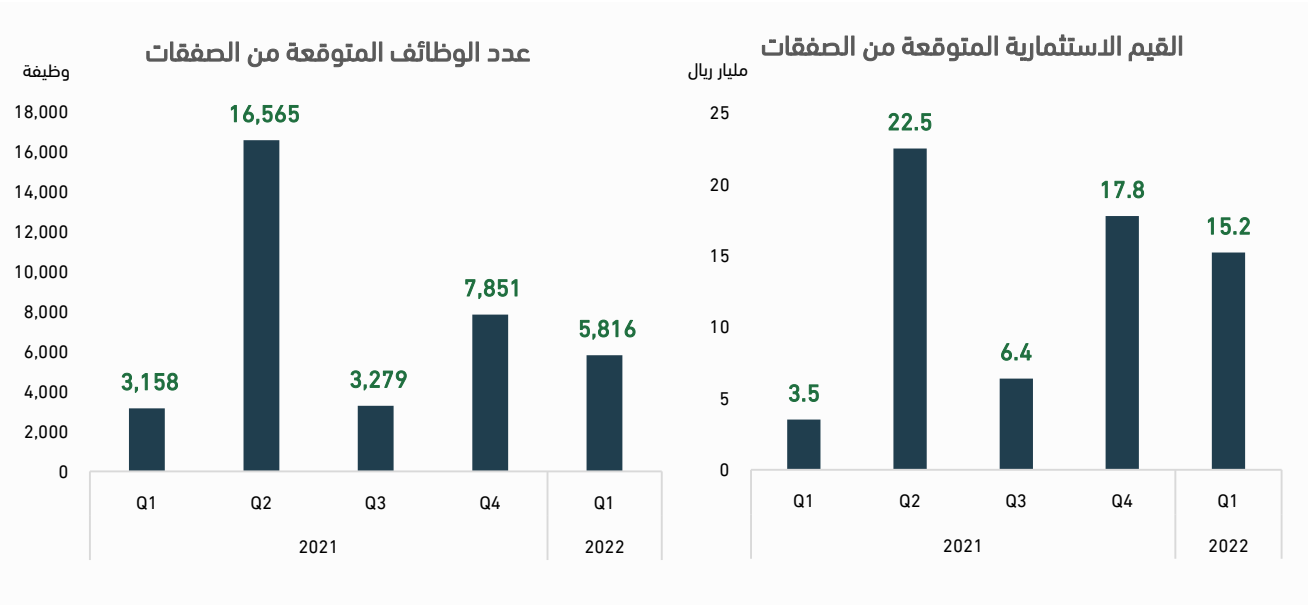

المصدر: وزارة الاستثمار

توزيع الصفقات حسب الأنشطة
خلال الربع الأول من العام 2022م

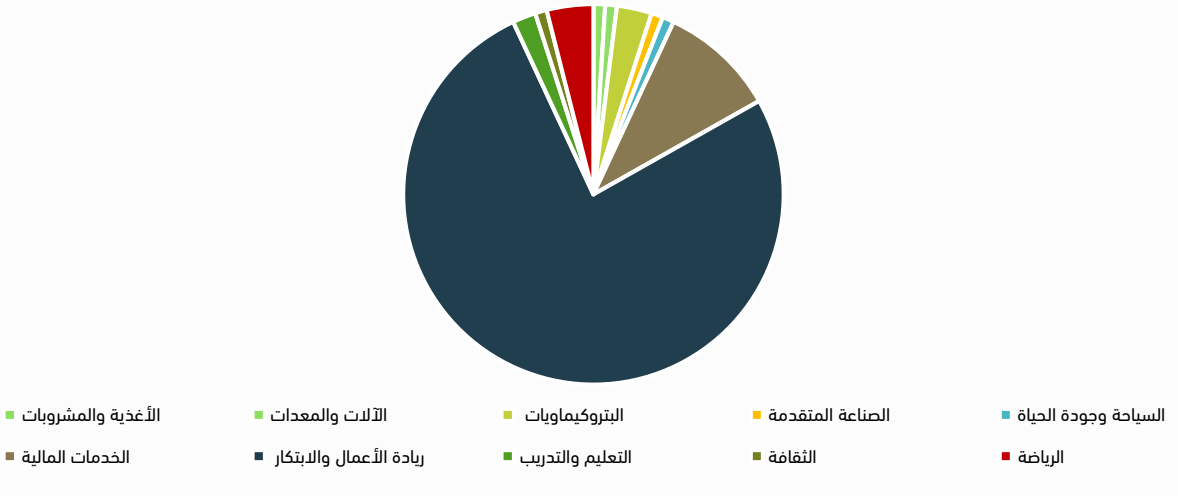

عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر

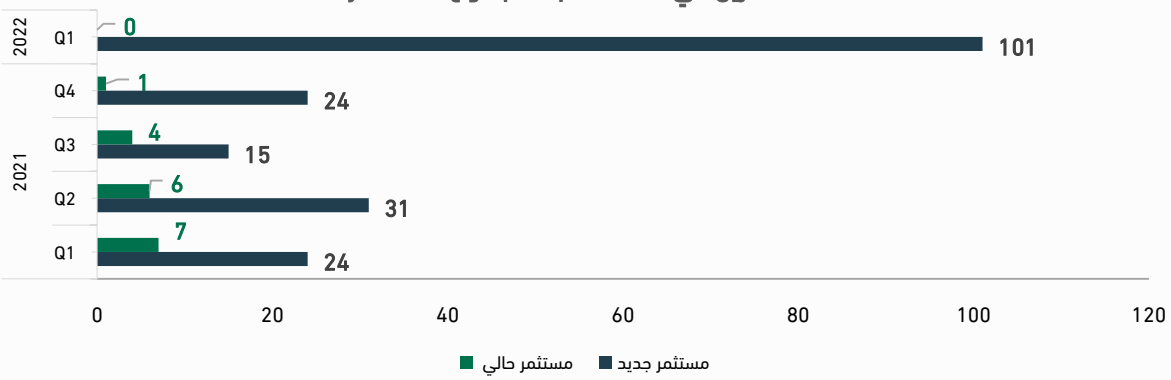

توزيع الصفقات الاستثمارية حسب الدول (خلال الربع الأول من العام 2022م)

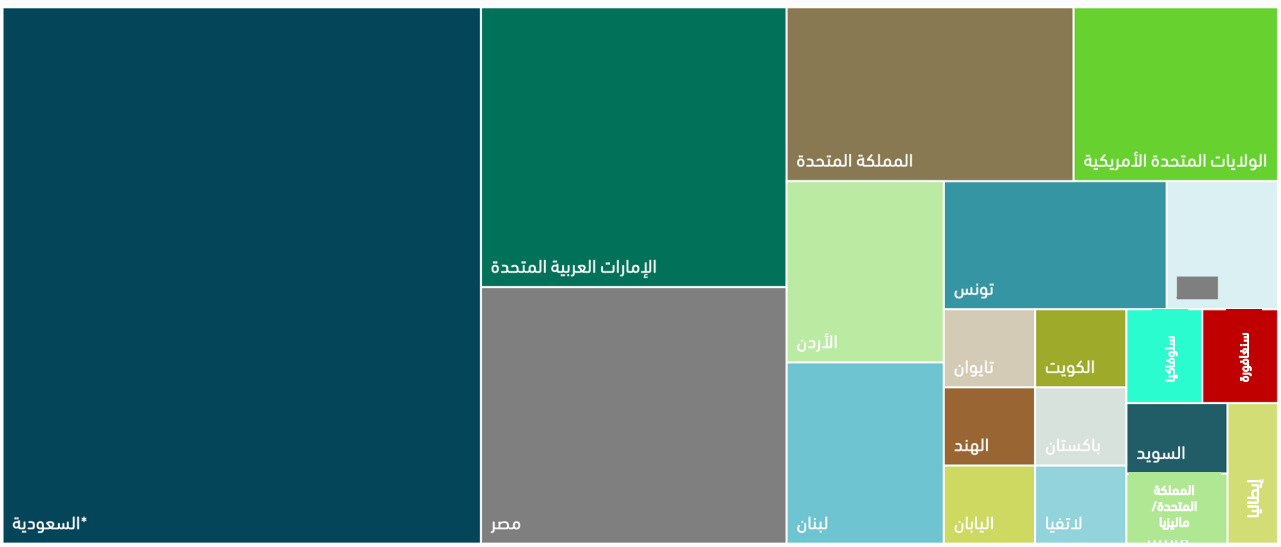

* المستثمر سعودي
المصدر: وزارة الاستثمار

4. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الأول لعام 2022م

بحسب بيانات وزارة الاستثمار حقق الربع الأول من العام 2022م أعلى معدل نمو ربعي في إصدار التراخيص الاستثمارية منذ عام 2010م، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 1858.9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة نحو 9,383 رخصة، مقارنةً بنحو 479 رخصة خلال نفس الفترة من العام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى الجهود المبذولة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، إضافةً إلى جهود تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري وهو برنامج أطلقته وزارة التجارة، ضمن برنامج التحول الوطني، للقضاء على التستر التجاري والحد من انتشار الغش التجاري، بالتعاون مع 10 جهات حكومية من بينها: وزارة الاستثمار، وزارة الداخلية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، البنك المركزي السعودي. حيث صدرت موافقة وزارة الاستثمار على بدء العمل بتطبيق تخفيف الاشتراطات الخاصة بالمستفيدين من الفترة التصحيحية ابتداءً من 18 يوليو 2021م. وتجدر الإشارة بأنه عند استبعاد عدد تراخيص الشركات التي صححت أوضاعها، بلغت التراخيص الاستثمارية المصدرة نحو 1,215 ترخيص، مسجلةً نمواً بنسبة 153.7% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

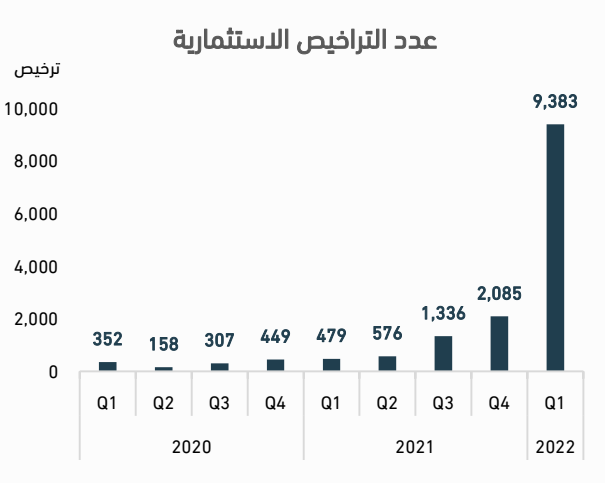

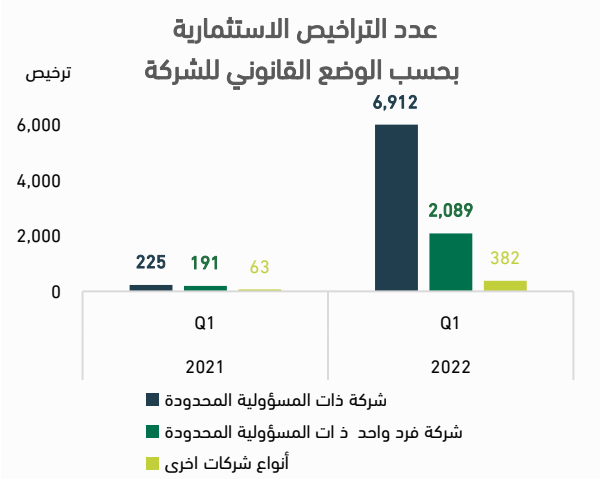

ومن جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدولة - تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال - كانت اليمن أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار خلال الربع الأول من العام 2022م بعدد 3,704 رخصة، فيما كانت سوريا في المرتبة الثانية بعدد 1,415 رخصة، وفي المرتبة الثالثة الهند بعدد 1,313 رخصة، وفي المرتبة الرابعة مصر بعدد 892 رخصة، وكانت باكستان في المرتبة الخامسة بعدد 523 رخصة.

حصلت اليمن على المرتبة الأولى في عدد التراخيص بمعدل نمو 2207.1% في عام 2021م، تليها سوريا والهند بمعدل نمو 677.6% و434.1% على التوالي في عام 2021م مقارنةً بالعام السابق.

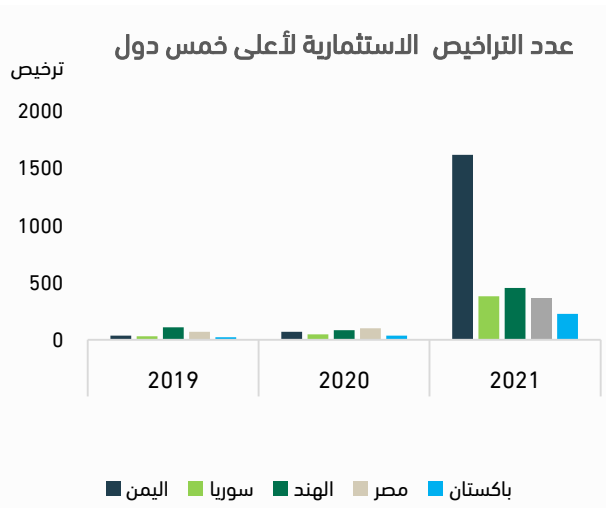

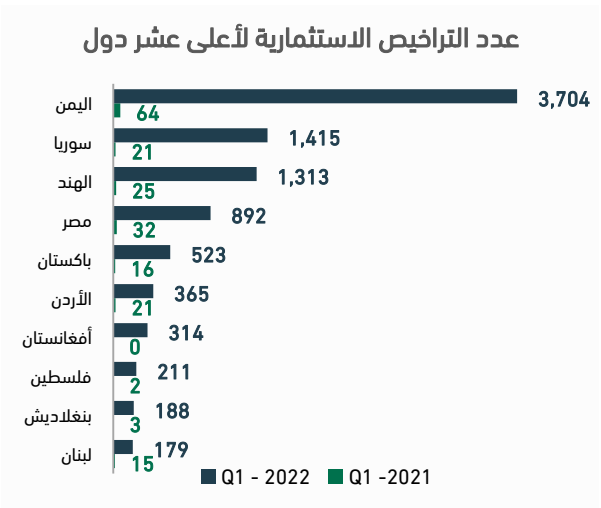

المصدر: وزارة الاستثمار

بحسب الوضع القانوني للشركة، بلغت نسبة التراخيص المصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 73.7% من إجمالي عدد التراخيص المصدرة كشركات ذات مسؤولية محدودة، في حين سجلت شركة الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما نسبته 22.3% من إجمالي عدد التراخيص المصدرة، وتوزعت بقية التراخيص على أنواع الشركات الأخرى بنسبة 4.1% من إجمالي عدد التراخيص المصدرة وذلك خلال الربع الأول من العام 2022م.

وبشكلٍ عام تركزت معظم التراخيص الاستثمارية في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، ونشاط التشييد، ونشاط الصناعات التحويلية، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية ونشاط النقل والتخزين، ويُشكل عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في هذه الأنشطة حوالي 92.7% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الأول من العام 2022م. حيث ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية في نشاط تجارة الجملة والتجزئة لتبلغ نحو 6,015 رخصة بمعدل نمو 7611.5% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وتُمثل نسبة التراخيص الجديدة في نشاط الجملة والتجزئة حوالي 64.1% من إجمالي عدد التراخيص الصادرة خلال الربع الأول من العام 2022م.

النشاط	2021 Q1	2022 Q1
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	78	6,015
التشييد	78	1,112
الصناعات التحويلية	111	670
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	32	567
الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية	60	180
النقل والتخزين	9	158
المعلومات والاتصالات	41	152
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	8	145
الخدمات الأخرى	13	97
الصحة والخدمات الاجتماعية	13	66
الأنشطة العقارية	10	52
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	4	40
التعليم	5	35
الفنون والترفيه والتسلية	3	30
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4	28
الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	2	16
االتعدين واستغلال المحاجر	4	10
الخدمات المالية والتأمين	4	9
الإدارة العامة والدفاع	0	1

المصدر: وزارة الاستثمار

كما وصل عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في نشاط التشييد نحو 1,112 رخصة بمعدل نمو 1325.6%، والتي تمثل نسبة 11.9% من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الربع الأول من العام 2022م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في نشاط الصناعات التحويلية نحو 670 رخصة بمعدل نمو بلغ نحو 503.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، والتي تمثل نسبة 7.1% من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الربع الأول من العام 2022م.

وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية في أنشطة خدمات الإقامة والطعام نحو 567 رخصة بمعدل نمو بلغ نحو 1671.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وتمثل نسبة 6.0% من إجمالي التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الأول من العام 2022م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية في الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية نحو 180 رخصة بمعدل نمو بلغ نحو 200% مقارنةً بالربع الأول من عام 2021م، والتي تمثل نسبة 1.9% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الأول من العام 2022م، وفي نشاط النقل والتخزين بلغ عدد التراخيص الاستثمارية نحو 158 رخصة وبمعدل نمو 1655.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث يمثل حوالي 1.7% من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الربع الأول من العام 2022م.

المصدر: وزارة الاستثمار

ثالثاً: رصد ومراقبة مؤشرات الاستثمار في المملكة

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية المملكة 2030، من خلال:

6.4 تريليون ريال
ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م

لتكون المملكة

ضمن أكبر **15** اقتصاد على مستوى العالم
بحلول عام 2030م

من خلال

+12 تريليون ريال
ارتفاع القيمة التراكمية للاستثمارات

65%
ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م مقابل 40% في عام 2016م

50%
ارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي
بحلول عام 2030م مقابل 16% في عام 2016م

7.0%
انخفاض معدل البطالة للسعوديين
بحلول عام 2030م

الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م

1.65 تريليون ريال
مكون الاستثمار المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

388 مليار ريال
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة مساهمة 5.7% في الناتج المحلي الإجمالي

2 تريليون ريال
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة مساهمة 30% في الناتج المحلي الإجمالي

تحليل للوضع الراهن والأداء الفعلي لعناصر الاستثمار في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار خلال عام 2021م

- المؤشرات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للاستثمار

أسهمت الجهود المبذولة في تحسين البيئة الاستثمارية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الاستثمارات المحلية خلال العام 2021م إلى تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار للعام 2021م، وتمثلت فيما يلي:

- أولا: تحقيق ما نسبته 112.4%من مستهدف إجمالي الاستثمارات (مقاساً بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي) ليصل إلى 737.7 مليار ريال وما نسبته 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م مقارنةً بمستهدف يبلغ 656 مليار ريال، وما نسبته 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ يعود ذلك إلى نمو استثمارات القطاع الخاص بنسبة 47.4% خلال نفس الفترة.

- ثانياً: تحقيق ما نسبته 172.3% من مستهدف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 72.3 مليار ريال وما نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م مقارنةً بمستهدف يبلغ 42 مليار ريال، وما نسبته 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاستثمار

- المؤشرات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للاستثمار

	إجمالي الاستثمارات (مقاساً بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	إجمالي الاستثمارات (مقاساً بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
المستهدف لعام 2021م	656 مليار ريال	42 مليار ريال	%23.5	%1.5
الأداء الفعلي لعام 2021م	738 مليار ريال	72 مليار ريال	%23.6	%2.3
	تحقيق 112.4% من المستهدف	تحقيق 172.3% من المستهدف	تم تجاوز المستهدف	تم تجاوز المستهدف

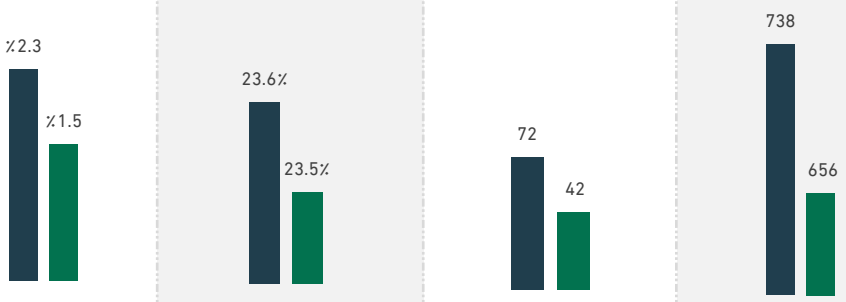

المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاستثمار

المملكة في المؤشرات العالمية

تستعرض هذه الجزئية ترتيب المملكة العربية السعودية في عدد من المؤشرات العالمية، والتي تعكس أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ومن أهمها:

مؤشر ثقة المستهلك
1
من 23
المصدر: IPSOS
مايو 2022

مؤشر الابتكار العالمي
66
من 131
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2021

مؤشر إيدلمان للثقة
5
من 28
المصدر: Edelman , 2022

مؤشر السعادة العالمي
25
من 146
المصدر: البنك الدولي,2022

المهارات الرقمية
9
من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي,2020

مؤشر نيكاي للتعافي من كورونا
2
من 121
المصدر: نيكاي, 2021

مؤشر التنافسية الرقمية العالمية
36
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة,2021

مؤشر المواهب
38
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة, 2021

مؤشر حقوق الملكية الفكرية
34
من 129
المصدر: Property Rights Alliance,2021

مؤشر المعرفة العالمي
40
من 154
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة 2021

مؤشر تنافسية المواهب العالمي
41
من 134
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة,2021

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية
43
من 193
المصدر: الأمم المتحدة، 2020

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بين مجموعة العشرين لعام 2022م*
10
من 235
المصدر: صندوق النقد الدولي WEO أبريل 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة عالمياً لعام 2022م*
2
من 19
المصدر: صندوق النقد الدولي WEO أبريل 2022

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمملكة عالمياً لعام 2021م
19
من 235
المصدر: صندوق النقد الدولي، 7 يونيو، 2022

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمملكة بين مجموعة العشرين لعام 2021م
16
من 19
المصدر: صندوق النقد الدولي، 7 يونيو، 2022

المؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال
7
من 44
المصدر: المرصد العالمي لريادة الأعمال,2021

مؤشر حماية المستثمرين الأقلية
3
من 131
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2021

مؤشر التنافسية العالمي
36
من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، 2019

سهولة بدء الأعمال
36
من 131
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2021

تصنيف التنافسية العالمية
32
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة,2021

سوق الأسهم السعودي - تداول
9
من 67
المصدر: تداول، 2020

مؤشر المدن الذكية (الرياض)
30
من 118
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة,2021

المؤشر العالمي لريادة الأعمال
42
من 137
المصدر:GEDI، 2019

*تقديرات صندوق النقد الدولي

رابعاً: جهود الوزارة في دعم بيئة الاستثمار في المملكة

الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

- أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار

شهدت الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين ارتفاعاً بنسبة 75.0% في الربع الأول من عام 2022م بواقع 49 ألف خدمة مقارنةً بنفس الفترة للعام السابق حيث تم تقديم 28 ألف خدمة للمستثمرين، تزامن مع ذلك انخفاض في نسبة الشكاوي إلى إجمالي الخدمات المقدمة بنسبة 9.8% خلال الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنحو 12.5% في نفس الفترة من العام السابق.

- الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين

خلال الربع الأول
من عام **2020م**

خلال الربع الأول
من عام **2021م**

خلال الربع الأول
من عام **2022م**

- نسبة عدد الشكاوى إلى إجمالي عدد الخدمات المقدمة

خلال الربع الأول
من عام **2020م**

خلال الربع الأول
من عام **2021م**

خلال الربع الأول
من عام **2022م**

- نشاطات الوزارة للربع الأول من العام 2022م – الفعاليات

تقوم وزارة الاستثمار بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في مختلف الفعاليات، حيث شاركت الوزارة خلال الربع الأول من عام 2022م في حوالي 13 فعالية في مختلف المجالات، منها 5 فعاليات نظمتها الوزارة.

منتدى الاستثمار السعودي الكوري

عُقد في مدينة الرياض في 18 يناير 2022م والذي يبحث فُرص الاستثمار بين البلدين.

منتدى استثمر في السعودية

عُقد في مدينة دبي في 7 فبراير 2022م والذي يستعرض الفرص الاستثمارية في القطاعات الواعدة بالمملكة مثل: التعليم، والثقافة والسياحة والرياضة والترفيه، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات.

منتدى الاستثمار السعودي اليوناني

عُقد في مدينة الرياض خلال الفترة 12-13 مارس 2022م والذي يبحث فُرص الاستثمار بين البلدين.

منتدى الاستثمار السعودي النمساوي

عُقد في مدينة الرياض في 14 مارس 2022م والذي يبحث فُرص الاستثمار بين البلدين.

المعرض الدولي للعقار MIPIM

عُقد في مدينة كان في فرنسا خلال الفترة 15-18 مارس 2022م والذي يستعرض الأهداف الاستراتيجية والمشاريع للجهات المشاركة، والمزايا التنافسية وحجم تنوع الفرص الواعدة في القطاع العقاري بالمملكة، وتقديم المعلومات والدراسات والامكانات التي تمتلكها المملكة في القطاع العقاري.

خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية.

- أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار

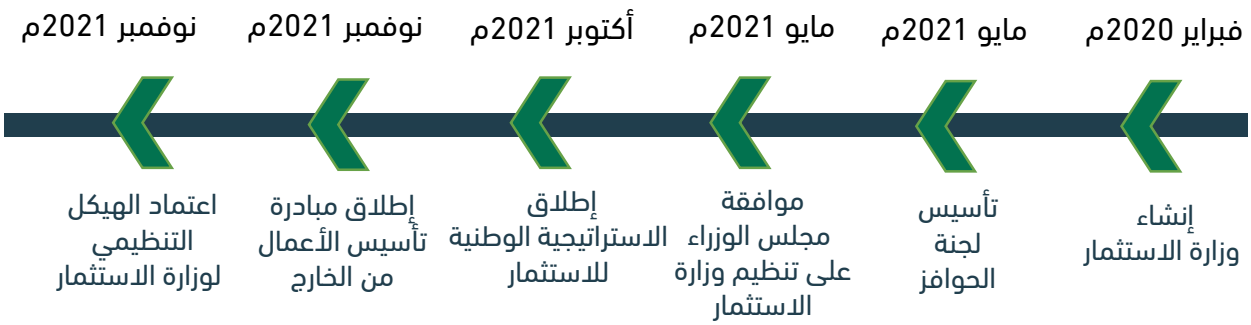

▪ نظام المنافسة

يهدف لحماية المنافسة العادلة وتشجيعها، ومكافحة الممارسات الاحتكارية المؤثرة على المنافسة المشروعة، انسجاماً مع السياسة الاقتصادية المبنية على مبدأ المنافسة التي تنتهجها المملكة والتطورات الكبيرة الجارية في المجال الاقتصادي، ورغبةً في تعزيز وتأكيد مناخ المنافسة في قطاع الأعمال

▪ مشروع ضوابط ممارسة أنشطة الوساطة في الامتياز التجاري

يهدف إلى تنظيم ممارسة أنشطة الوساطة في الامتياز التجاري بما يتوافق مع نظام الامتياز التجاري ولائحته التنفيذية والقواعد والتعليمات ذات العلاقة

▪ تعديل المادة الثالثة من نظام الاستثمار الأجنبي

وذلك بنقل اختصاص إصدار أنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي من مجلس الوزراء إلى اللجنة الوزارية الدائمة لفحص الاستثمارات الأجنبية والتي شكلت بموجب ذات القرار؛ لتصبح المادة الثالثة بالنص الآتي :(تختص اللجنة الوزارية الدائمة لفحص الاستثمارات الأجنبية بإصدار قائمة بأنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي)

▪ نظام الشركات المهنية

يهدف النظام إلى تحفيز ممارسي المهن الحرة على تأسيس الشركات المهنية وإضفاء المرونة وحرية الاختيار بين أشكال الشركات وتيسير تمويلها بهدف التوسع في نمو الشركات المهنية

▪ قواعد المنشأ الوطنية

تهدف أحكام قواعد المنشأ إلى تنظيم التجارة بين المملكة وشركاء المملكة التجاريين، ويتم الاعتماد على هذه الأحكام في تحديد منشأ الواردات السلعية وأهليتها في التمتع بالتعرفة التفضيلية بموجب الاتفاقيات الإقليمية والتجارة الحرة التي تعد المملكة عضوًا فيها، وحددت هذه القواعد بشكل مفصل الاشتراطات والمتطلبات الواجب استيفاءها لإصدار شهادة المنشأ

▪ اللائحة التنفيذية لنظام تصنيف المقاولين

مشروع اللائحة التنفيذية لنظام تصنيف المقاولين هي تفسير وإيضاح لمواد نظام تصنيف المقاولين، والتي تهتم بسهولة الإجراءات المتبعة في تصنيف المقاولين ورفع مستوى الشفافية مما يساهم في الارتقاء بجودة أداء المقاولين في تنفيذ المشاريع المملوكة للجهات المعنية

- **نظام الاستثمار**

يهدف نظام الاستثمار إلى جذب الاستثمارات المباشرة وتعزيز البيئة الاستثمارية وحفظ حقوق المستثمر وزيادة ثقته بالاستثمار في المملكة عن طريق تيسير إجراءات دخول الاستثمارات المباشرة وحمايتها، والمساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وتحديد حقوق المستثمر والتزاماته، ودعم مبدأ الحياد التنافسي والإنصاف وتكافؤ الفرص في معاملة الاستثمارات

- **نظام المنافسات والمشتريات الحكومية**

يهدف النظام إلى تنظيم الإجراءات ذات الصلة بالأعمال والمشتريات، ومنع استغلال النفوذ وتأثير المصالح الشخصية فيها؛ وذلك حمايةً وتحقيقاً لأفضل قيمة للمال العام عند التعاقد على الأعمال والمشتريات وتنفيذها بأسعار تنافسية عادلة، وتعزيز النزاهة والمنافسة، وتحقيق المساواة، وتوفير معاملة عادلة للمتنافسين؛ تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، ولضمان الشفافية في جميع إجراءات الأعمال والمشتريات

- **إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة**

يساهم البنك في دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوفير الحلول والخدمات والمنتجات التمويلية لها وتعزيز مساهمة المؤسسات المالية ودعم وتطوير البنية التحتية للتمويل

- **نظام الإقامة المميزة**

يهدف لتوضيح الإجراءات والأحكام ذات العلاقة بالإقامة المميزة، حيث يقوم النظام بمنح كوادر وأشخاص غير سعوديين عدداً من المزايا مقابل رسوم تدفع مرة واحدة للحصول على إقامة دائمة، أو سنوياً مقابل الحصول على إقامة مؤقتة مع المزايا نفسها

سادساً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

- **إمكانية الحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي من خارج المملكة**

أطلقت وزارة الاستثمار بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة التجارة خدمة تتيح للمستثمر الأجنبي إمكانية تأسيس أعماله والحصول على الرخصة الاستثمارية من خارج المملكة

- **إنشاء منطقة لوجستية مع شركة ميرسك (MAERSK)**

وقّعت موانئ مع شركة ميرسك اتفاقية لإنشاء أول منطقة لوجستية متكاملة للشركة في الشرق الأوسط، والتي ستسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى إبراز للفرص الاستثمارية التي تملكها موانئ المملكة العربية السعودية

- **البوابة الإلكترونية الجديدة**

تم الانتهاء من إعادة تصميم بوابة الخدمات الإلكترونية بشكل كامل لتحسين تجربة المستثمر وربطها مع منصة "استثمر في السعودية" لتكون تحت مظلة واحدة وذلك للاستفادة من كافة الخدمات المقدمة من خلال الموقع والاطلاع على الفرص الاستثمارية وآخر المستجدات المتعلقة بالاستثمار في مختلف القطاعات بالمملكة وتم اطلاقها في 1-4-2022م

- **ملخص طلب المنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة (ILBZ)**

تم العمل على إعداد مذكرة تفاهم خاصة بالمنطقة بين وزارة الاستثمار والهيئة العامة للطيران المدني، ويتم العمل داخليا في الوزارة للانتهاء من إعداد خطة جذب استثمارات خاصة بالمنطقة وتزويدها لهيئة الطيران المدني

- **تأشيرة زيارة المستثمر**

يتم العمل على إصدار تأشيرة المستثمر إلكترونياً أو عند الوصول تحت مسمى (مستثمر زائر في التأشيرة السياحية) بهدف إيجاد آلية مناسبة لتسهيل سرعة حصول المستثمرين على تأشيرات الزيارة للدول الـ 49

- **تأسيس الشركات الاجنبية إلكترونياً من خارج المملكة**

تعمل وزارة الاستثمار بالتعاون مع وزارتي الخارجية والتجارة على تمكين الشركات الأجنبية من استكمال إجراءات تأسيسها إلكترونياً من خارج المملكة، من خلال الاعتماد على بيانات موثقة يتم تبادلها بالربط الإلكتروني بين الجهات الثلاث، والحصول على ترخيص الاستثمار وتوثيق عقد تأسيس الشركة وإصدار السجل التجاري وفتح ملفات الجهات الحكومية بشكل إلكتروني دون اشتراط تواجد العميل في المملكة

- **فتح حسابات بنكية للشركات الاجنبية من خارج المملكة**

تعمل وزارة الاستثمار مع البنك المركزي السعودي لتمكين البنوك من فتح الحسابات البنكية للشركات الأجنبية إلكترونياً عن بعد أسوةً بالمنشأة المحلية، وتم بدء العمل على مسارين: المسار الأول فتح الحساب البنكي للشركة الأجنبية عن طريق موقع البنك الإلكتروني بالربط مع منصة واثق، والمسار الثاني فتح الحساب البنكي من خلال منصة وزارة التجارة من خلال تطبيق خدمة متوفرة حالياً للشركات السعودية لتقدم للشركات الأجنبية

- **حاضنات ومسرعات السعودية**

هو تجمع وطني يعمل على تطوير ودعم صناعة حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال ومساحات العمل المشتركة في المملكة، ويهدف أن تكون الوجهة الأولى للجماهير المحلية والعالمية المهتمة باكتشاف بيئة ريادة الأعمال في المملكة والمشاركة فيها. ليتم بناء مجتمع ريادي يتسم بالتأثير، الاستدامة، والتمكين

- **مبادرة السعودية الخضراء**

ستوفر فرصاً استثمارية ضخمة للقطاع الخاص، وفرص عمل نوعية للجيل المقبل من القادة في المملكة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الدولية التي ستترك تأثيراً إيجابياً في المنطقة والعالم

- **إطلاق المركز العالمي للسياحة المستدامة**

يمثل تحالفاً متعدد البلدان والأطراف ويهدف إلى تسريع وتيرة تحول قطاع السياحة إلى صافي الانبعاثات الصفري، والمساهمة الفاعلة في دعم الجهود العالمية الهادفة إلى حماية الطبيعة والمجتمعات.

- **إطلاق منصة نافس**

أطلقت وزارة الرياضة منصة نافس وهي المنصة الأولى لتراخيص الأندية والأكاديميات والمراكز والصالات الرياضية ضمن برنامج جودة الحياة تحت رؤية المملكة 2030 الطموحة، ويعكس المشروع جهود وزارة الرياضة لتفعيل استثمار ومشاركة القطاع الخاص في الرياضة السعوديّة، الذي سوف يساهم في رفع مستوى الرياضيين وتحقيق النتائج ونمو الاقتصاد الرياضي، ليكون القطاع مساهمًا في الناتج المحلي الإجمالي

04

لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة

العودة لصفحة المحتويات

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة

تسعى المملكة من خلال رؤية 2030 إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد المحلي، والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الواعدة، من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة، بإطلاق برامج واستراتيجيات تهدف لتمكين القطاعات ذات العائد الاقتصادي، وعلى ذلك تظهر أهمية تسليط الضوء على أحد القطاعات الواعدة أو منطقة مختارة أو مشروع محدد، وذلك بحسب أبرز المستجدات الاقتصادية خلال فترة التقرير واستعراض أبرز المؤشرات الاستثمارية والاقتصادية ذات العلاقة. وفي هذا الربع تم تسليط الضوء على القطاع المالي، لسرعة وتيرة تطوره وتحقيقه العديد من الإنجازات خلال السنوات الماضية.

أولاً: القطاع المالي ورؤية المملكة 2030

أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عام 2017م عدد من البرامج لتحقيق رؤية المملكة 2030، ومن أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي، الذي سيساهم في تنمية الاقتصاد وتحقيق أهداف برامج الرؤية الأخرى.

رؤية VISION 2030 المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي

يهدف **برنامج تطوير القطاع المالي** إلى خلق قطاع مالي مزدهر يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر دخله، ويشجع الادخار والتمويل والاستثمار، وذلك من خلال تطوير مؤسسات القطاع المالي، والسوق المالية السعودية. ومن أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة المباشرة ببرنامج تطوير القطاع المالي ما يلي:

- تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
- تطوير سوق مالية متقدمة
- تعزيز وتمكين التخطيط المالي

كما يسهم البرنامج بشكل غير مباشر في تحقيق (21) هدفاً إضافياً من الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030.

- **مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي**

يتوقع أن ينمو القطاع المالي بشكل عام بحلول عام 2030م بنسبة كافية لتمويل أهداف الرؤية، كما يتوقع التالي:

نمو القطاع المصرفي لتحقيق **إجمالي أصول مصرفية** تبلغ **4,553** مليار ريال في عام 2030م

ارتفاع **القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي** إلى **88%** في عام 2030م

ارتفاع **حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف** إلى **20%** في عام 2030م

ارتفاع **إجمالي الأقساط المكتتبة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي** إلى **4.3%** بحلول عام 2030م

ارتفاع **حصة العمليات غير النقدية** إلى **80%** في عام 2030م.

استهداف الجهات الفاعلة الناشئة (كشركة التكنولوجيا المالية) **لدفع الابتكار والمنافسة** وزيادة عدد الشركات إلى **60 شركة** بحلول عام 2030م

المصدر: وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي (خطة التنفيذ 2021م).

ثانياً: أبرز إنجازات القطاع المالي في المملكة

حقق القطاع المالي العديد من الإنجازات خلال الفترة **(2016-2020)م**، ومن أبرزها:

- **تأسيس الأكاديمية المالية**

تعمل على تقديم حلول تطويرية متنوعة لتزويد الممارسين في القطاع المالي بالمعرفة والمهارات اللازمة

- **تأسيس شركة المدفوعات السعودية**

تأسست الشركة لتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها، وذلك لتمكين المؤسسات المالية من تحفيز نمو القطاع الخاص من خلال فتح الخدمات المالية أمام الجهات غير المصرفية

- **انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات العالمية (MSCI) و (Standard & Poor's) و (FTSE Russell) للأسواق الناشئة**

ساهم انضمام السوق المالية السعودية "تداول" إلى المؤشرات العالمية بارتفاع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجلين بنحو 2334 مستثمر في عام 2020م مقارنةً بنحو 453 مستثمر في عام 2018م، كما ساهم في نمو السوق السعودي ليكون من أكبر 10 أسواق في العالم

- **التصريح لقرابة 32 شركة خدمات مالية مبتكرة**

صمم البنك المركزي السعودي بيئة تنظيمية تجريبية لسوق الخدمات المالية المبتكرة، لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة. حيث تم التصريح لـ32 شركة خدمات مالية مبتكرة في سبيل تحويل السوق إلى مركز مالي يتسم بالذكاء التقني

- **إطلاق سوق للمشتقات المالية**

يمثل إطلاق سوق المشتقات المالية خطوة مهمة لتطور السوق المالية السعودية، وتزويد المستثمرين بمنتجات وخدمات استثمارية متنوعة، حيث بدأ تداول العقود المستقبلية للمؤشرات كأول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية السعودية

- **إنشاء مركز "فنتك" السعودية**

أنشئ المركز بهدف فتح الخدمات المالية أمام أنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية، وتطوير الصناديق والمسرّعات والحاضنات، وتحفيز بيئة ريادة الأعمال

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م

كما حقق القطاع المالي العديد من الإنجازات خلال عام 2021م، في عدة جوانب، وهي:

1. التقنية المالية
2. تطوير السوق المالية
3. التنظيمات في القطاع المالي
4. المنشآت الصغيرة والمتوسطة
5. سوق أدوات الدين
6. التثقيف المالي

1. التقنية المالية

- الترخيص لبنكين رقميين محليين من خلال تحويل شركة (STC Pay)، لتصبح بنك رقمي محلي (بنك STC) لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، وتحالف عدد من الشركات والمستثمرين لتأسيس بنك رقمي محلي.
- تدشين نظام المدفوعات الفورية "سريع" للارتقاء بمنظومة المدفوعات الوطنية، وتطوير بنيتها التحتية لتحقيق الشمول المالي.
- حققت حصة المدفوعات الالكترونية في قطاع التجزئة – الأفراد نمو بنسبة 57% في عام 2021م، متجاوزةً بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م، والذي تبلغ نسبته 55%.
- تخطى عدد أجهزة نقاط البيع حاجز المليون في المملكة، ويُشير ذلك إلى زيادة قناعة ثقة المستهلكين والمتاجر وأصحاب الأعمال في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي.
- تصدرت المملكة على كلٍ من مجموعة الاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ وكندا، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في معدل تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، وذلك بنسبة 94%.
- الترخيص لـ 5 شركات تقنية مالية في عام 2021م من قبل البنك المركزي السعودي، ليبلغ عدد الشركات المرخص لها 18 شركة. وذلك بدوره يُمكن قطاع التقنية المالية بالسماح لدخول أنشطة جديدة لتعزيز ودعم القطاع وجذب شريحة جديدة من المستثمرين.
- التصريح لـ 34 شركة تقنية مالية للعمل "تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية" داخل البنك المركزي السعودي، لتقديم حلول ابتكارية مثل: الحلول الادخارية للأفراد، خدمة الدفع الآجل.
- البنك المركزي السعودي يحصل على جائزة التأثير العالمية لعام 2021م، نظير جهوده المتميزة في التقنية المالية.

بنك STC

تحول STC Pay لبنك رقمي

57%

نمو حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة – الأفراد في عام 2021م

جائزة التأثير العالمية

حصل البنك المركزي عليها في عام 2021م

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م

2. تطوير السوق المالية

- طرح وإدراج 20 شركة في السوق المالية خلال عام 2021م، تضمنت 8 شركات تم إدراجها إدراج مباشر في السوق الموازي (نمو).
- توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة الأوراق المالية السويسرية.
- ربط السوق المالية السعودية بشبكة مستثمري "كلير ستريم" مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الالمانية عبر إنشاء روابط مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية " ايداع" للسماح لعملائها للوصول إلى تداول السعودية والاستثمار فيها.
- إطلاق مؤتمر القطاع المالي لمناقشة القضايا المالية والمتغيرات الحالية والمستقبلية والتحديات.

3. سوق أدوات الدين

- إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 108 مليار ريال خلال العام 2021م
- ارتفاع حجم محفظة الدين السيادية للمملكة بحوالي 85 مليار ريال لتصل إلى 938 مليار ريال خلال عام 2021م.
- اكتمال تنفيذ خطة التمويل للعام 2021م بقيمة 125 مليار ريال، حيث بلغت نسبة التمويل المحلي 60.5%، فيما بلغت نسبة التمويل الدولي 39.5% من إجمالي الخطة.
- إصدار سندات سيادية بقيمة 1.5 مليار يورو بعائد سلبي.
- المركز الوطني لإدارة الدين يُكمل ثاني عملية إعادة شراء مبكر تقوم بها المملكة لجزء من سندات وصكوك مستحقة خلال عام 2022م، بقيمة تجاوزت 33.5 مليار ريال.
- تتويج المركز الوطني لإدارة الدين للمرة الثانية على التوالي بجائزتي "جلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2021م، كأفضل مصدر سيادي لأدوات الدين في الشرق الأوسط، وكأفضل مصدر لأدوات الدين في الأسواق الناشئة.
- تأكيد وكالة "موديز" تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة، وتأكيد وكالة "فيتش" تصنيف المملكة الائتماني عند "A" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة.
- صكوك حكومة المملكة تنضم إلى مؤشر "فوتسي راسل" العالمي الخاص بالسندات السيادية لأسواق الدول الناشئة (FTSE EMGBI).

20
شركة
تم طرحها وإدراجها في السوق المالية السعودية خلال 2021م

108
مليار ريال
إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية خلل عام 2021م

938
مليار ريال
حجم محفظة الدين السيادية في عام 2021م

A1
تصنيف المملكة الائتماني حسب وكالة موديز

A
تصنيف المملكة الائتماني حسب وكالة فيتش

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م

4. المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تنفيذ استثمارات تبلغ حوالي 2.5 مليار ريال في شركات ناشئة سعودية، محققة نمواً بنسبة 270% في عام 2021م مقارنةً بعام 2020م، كما حققت عدد الصفقات في الشركات الناشئة السعودية نسبة نمو تجاوزت 54% بإجمالي 139 صفقة في عام 2021م مقارنةً بعام 2020م.
- تقدمت المملكة إلى المرتبة الثانية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي قيمة الاستثمار الجريء، مستحوذة على 21% من إجمالي قيمة الاستثمار في المنطقة. كما بلغ عدد المستثمرين في شركات ناشئة سعودية نحو 76 مستثمر، بنسبة نمو تبلغ 52% في عام 2021م على أساس سنوي.
- تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية، حيث حققت المملكة المرتبة 12 في مؤشر توفر رأس المال الجريء.
- استفادت 2,164 منشأة من مبادرة الإقراض غير المباشر، حيث ساهمت المبادرة بخفض متوسط هامش التمويل إلى 8.4% في عام 2021م.
- أصدر برنامج "كفالة" تمويلات بقيمة 10.2 مليار ريال إلى حوالي 5,546 منشأة.

2.5
مليار ريال
استثمارات في شركات ناشئة سعودية في عام 2021م

المرتبة **2** في الاستثمار الجريء
حققتها المملكة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

5. التنظيمات في القطاع المالي

- إعلان البنك المركزي السعودي تمديد برنامج تأجيل الدفعات لمدة سنة إضافية دعماً للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي مازالت متأثرة من إجراءات من تبعات جائحة "كوفيد-19".
- أصدر البنك المركزي السعودي "سياسة المصرفية المفتوحة"، والتي ستمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بأمان.
- إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، والتي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص، وتنظيم مزاولة الأنشطة لهذا النوع من الشركات.
- الموافقة على نظام المدفوعات وخدماتها، حيث أن أحكام النظام تُمكن البنك المركزي السعودي من ممارسة الرقابة والإشراف على قطاع المدفوعات في المملكة وفق أفضل الممارسات الدولية.
- أصدر البنك المركزي السعودي الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في عدد من مؤسسات القطاع المالي في المملكة، والذي يهدف إلى تحديد المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات والقيام بمعالجتها.
- قامت هيئة السوق المالية بتنفيذ مجموعة مشاريع متعلقة بتطوير اللوائح والقواعد التنظيمية مثل: تعديل لائحة سلوكيات السوق. وتنفيذ لوائح وقواعد تنظيمية جديدة مثل: لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية.
- سمحت هيئة السوق المالية السعودية باشتراكات غير السعوديين في الصندوق العقاري المستثمرة داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

المرتبة **12** في مؤشر توفر رأس المال الجريء
تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية عام 2021م

6. التثقيف المالي

- تم القيام بالعديد من الإنجازات لجانب التثقيف المالي ومنها، إطلاق البنك المركزي السعودي تطبيق "مالي" لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال.

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م

ثالثاً: الناتج المحلي لنشاط المال والتأمين وخدمات الأعمال

استعراض الناتج المحلي للنشاط ونسبة مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة (2016-2021)م

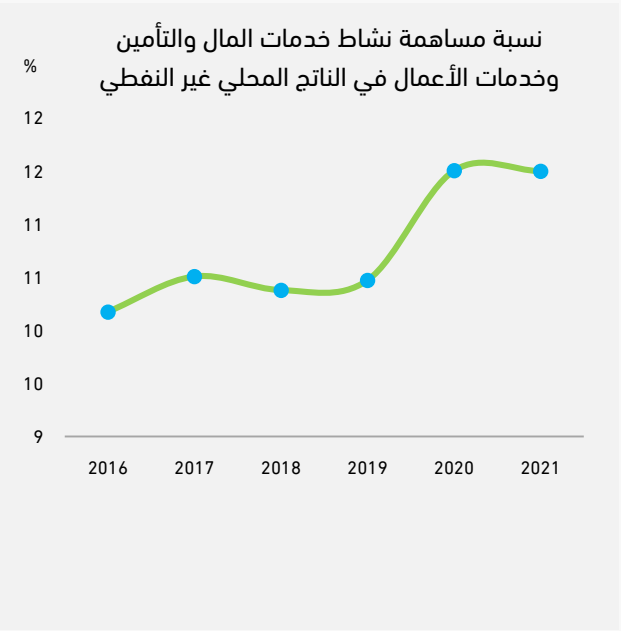

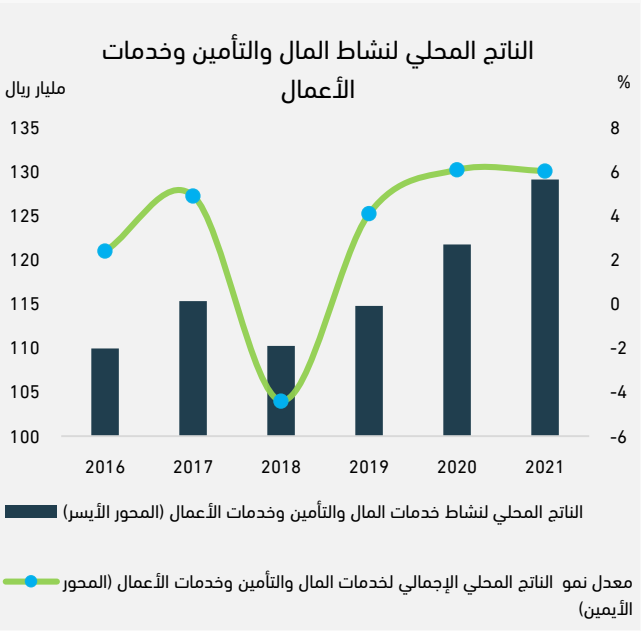

- شهد نشاط الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال نمواً منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016م، وذلك نتيجة زيادة الطلب على منتجات النشاط وبالأخص التمويل والائتمان المصرفي، ولكن يُلاحظ انكماش المعدل في عام 2018م إلى 4.4%، نتيجة انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة. ثم ارتفع المعدل بدايةً من عام 2019م حتى حقق نمواً بنسبة 6.0% في عام 2021م.
- حققت مساهمة نشاط الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نمواً بنسبة 11.5% في عام 2021م، في حين كانت نسبة مساهمته 10.2% في بداية إطلاق رؤية 2030 في عام 2016م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

إخلاء المسؤولية

تنويه: تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أيَّ إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة ـ بأي حال من الأحوال ـ تجاه أيِّ جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أُتُّخِذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

للمراسلات والاستفسارات

عبر البريد:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777
البريد الإلكتروني:eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث منشورات وزارة الاستثمار من تقارير وإحصاءات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنصة **استثمر في السعودية** على العنوان التالي:
https://investsaudi.sa/ar/